الجمهـــورية الجـــزائرية الديـــمقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم النفس

تخصص: تحليل المعطيات الكمية والكيفية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم النفس بعنوان:

أثر اختلاف تقديرات ليكرت على الخصائص السيكومترية للإستبيان

دراسة مقارنة بين التقدير الثلاثي والخماسي

من إعـــــداد الطالب:

بن صـــافي عبد الرحمن.

تحت إشـــراف الأستاذ:

د. طـــاجين علـــي.

أعضاء لجنة المنـــاقشة:

- ✓ أ. طـــاجين علـــي.
- ✓ أ. عمـــار ميلـــود.
- ✓ أ. عليليـــش فلـــة.

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا »

[1]

صدق الله العظيم

[1]- سورة النحل، آية 18.

إهـــداء

إلى من أطعماني و لم يأكلا حتى لا أذوق مرارة الجوع، إلى من لا أقدر على رد

جميلها لو عملت لها طول الحياة، إلى من لا يكفي جهد الدهر لرد جمـــيله

ولو ليوم، إلى من لا يكفـــي قدر البحـــر مدادا للتعبيـــر بالأحـــرف،

ويعجز اللسان عن شكرهما بالكلمات، إلى أمـــي وروح أبـــي

الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جنانه، أهدي ثمرة جهدي

وعملي، وألتمس منهما الرضا والعفو، إلى كـــل

أفراد العائلة والأقارب، وإلى أصدقـــائي

وزملائي في الدراسة والعمـــل،

وإلى كـــل طـــالـــب

علـــم نـــافع.

شكر وتقدير

أولا نشكر الله عزّ وجلّ القدير الذي أعاننا في إنجاز هذا العمل العلمي،

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو

بابتسامة أو بجملة بسيطة.كما نتقدم بعميق شكرنا وخالص

تقديرنا إلى أساتذتنا، وشكر خاص لكل من الأستاذ

د.طـــاجين علي والأستاذ جناد عبد الوهـــاب

الذين رغم انشغالاتهما الكثـــيرة، لم يدخرا

جهدا في الإشراف على هذا العمل،

بدون أن ننسى عمال عقود

الإدمـــاج ب بلدية

"سيـــدي علي".

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير اختلاف نوع تقدير ليكرت (الثلاثي، الخماسي) على الخصائص السيكومترية للإستبيان.

ولجمع البيانات تم استخدام استبيان يقيس اتجاهات عمال عقود ما قبل التشغيل نحو سياسة التشغيل الوطنية، حيث تم إعداد صورتين من الإستبيان مختلفتين في نوع التقدير (صورة ثلاثية، خماسية).

اعتمد الباحث على المنهج التجريبي، وقد طبقتا صورتي الإستبيان على عينة قصدية مكونة من 62 عاملا من عمال عقود ما قبل التشغيل ببلدية سيدي علي –مستغانم-.

وللإجابة على تساؤلات البحث تم إجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية، اعتمدنا في حسابها على برنامج SPSS، وبرنامج Excel، لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الصدق والثبات باختلاف نوع تقدير ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

Résumé

Cette étude vise à déterminer l'ampleur de l'impact du niveau d'estimation d'échelle de Likert (à 3 points, à 5 points) sur Les caractéristiques psychométriques du questionnaire.

Pour collecter les données j’ai utilisé un questionnaire qui mesure les attitudes des travailleurs du pré-emploi à l'égard de la politique nationale de l'emploi, et pour cela j’ai construit deux copies de questionnaire différentes dans le type d'échelle d'estimation (à 3 points, à 5 points).

Le chercheur a utilisé l'approche expérimentale, et a appliqué les deux copies du questionnaire sur un échantillon intentionnel de 62 travailleurs de pré-emploi à l’APC de Sidi Ali - Mostaganem -.

Pour analyser les résultats de l’enquête, j’ai procédé une série d'analyses statistiques, à l'aide du logiciel SPSS, et le programme Excel, pour analyser les données et d'en extraire les résultats.

L'étude a conclu qu'il n'y a aucune différence statistiquement significative au niveau de 0,05 entre les coefficients de validité et de fiabilité selon le type d’échelle de Likert (à 3 points, à 5 points).

قائمة المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
آية كريمة	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ت
ملخص البحث	ث
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	خ
قائمة الأشكال	د
قائمة الملاحق	د
مدخل إلى البحث	8-2
مقدمـــــة	2
مشكلة البحث	4
فرضيات البحث	5
أهداف البحث	6
أهمية البحث	6
مصطلحات البحث	6
الفصل الأول: الخصائص السيكومترية	35-10
أولا: الصـــدق	11
صدق المحتوى	13
الصدق المرتبط بمحك	16
صدق التكوين الفرضي	20
ثانيا: الثبـــات	23
إعادة الإختبار	25
الصور المتكافئة	26
التجزئة النصفية	27
تحليل التباين	30
العلاقة بين الصدق والثبات	34

الفصل الثاني: قياس الإتجاهات	50-37
تعريف الإتجاه ومفهومه	37
مكونات الإتجاه ومصادره	38
مراحل تكوين الإتجاه والنظريات المفسرة له	39
خصائص الإتجاهات ووظائفها	39
تصنيف الإتجاهات وتعديلها	40
قياس الإتجاهات وأساليب تقديرها	41
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	66-52
أولا: الدراسات العربية	52
ثانيا: الدراسات الأجنبية	54
تعليق على الدراسات السابقة	65
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للبحث	75-68
منهج البحث	68
التصميم التجريبي	68
عينة البحث	68
أداة البحث	70
الأساليب الإحصائية	75
الفصل الخامس: عرض النتائج ومناقشة الفرضيات	85-77
عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى	77
عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية	81
عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة	83
إستنتاجات البحث	84
التوصيات و الإقتراحات	86
صعوبات البحث	87
المراجع	93-89
الملاحق	107-95

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج لمقياس البعد الإجتماعي لبوجارديس	43
02	نموذج لمقياس ليكرت	46
03	نموذج لمقياس قوتمان	49
04	خصائص عينة البحث	69
05	بنية الأداة الأصلية للدراسة	70
06	بنية أداة الدراسة الأولية	71
07	معاملات الإرتباط بين الدرجات لكل فقرة والدرجة الكلية للبعد لاستبيان الدراسة الأولية	72
08	بنية أداة الدراسة الأولية (المعدلة)	73
09	معاملات الإرتباط بين الدرجات لكل فقرة والدرجة الكلية للبعد لاستبيان الدراسة الأولية (المعدل)	73
10	بنية أداة الدراسة الأساسية	74
11	أوزان تقديرات ليكرت لصورتي أداة الدراسة النهائية	74
12	التحقق من شرط إعتدالية التوزيع لتطبيق اختبار "ت"	77
13	التحقق من شرط التجانس لتطبيق اختبار "ت"	78
14	دلالة الفروق بين معاملات الإرتباط لأبعاد صورتي الإستبيان	79
15	دلالة الفروق بين معاملات صدق الإتساق الداخلي لصورتي الإستبيان	77
16	دلالة الفروق بين معاملات ثبات ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان	82
17	دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "بيرسون"	83
18	دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "سبيرمان براون"	84
19	دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "قتمان"	84

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الجوانب المختلفة لصدق المقياس	13
02	نوعي الصدق المرتبط بمحك	17
03	خطوات تقدير الصدق التلازمي	18
04	خطوات تقدير الصدق التنبؤي	19
05	معامل الإستقرار	26
06	معامل التكافؤ	26
07	معامل الإستقرار والتكافؤ	27
08	معامل الإتساق الداخلي	28

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإستبيان الأصلي للدراسة	95
02	إستبيان الدراسة الأولية	97
03	إستبيان الدراسة الأولية المعدل	99
04	إستبيان الدراسة الأساسية	101
05	معاملات صدق التناسق الداخلي	104
06	معاملات ثبات ألفا كرونباخ	105
07	معاملات ثبات التجزئة النصفية	107

مدخل إلى البحث

مقدمـــة:

إن البحوث النفسية والتربوية كغيرها من البحوث العلمية تمر بمراحل منهجية عديدة، انطلاقا من اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات، مرورا بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ثم تصميم أداة جمع البيانات، وبعد ذلك تبويب هذه البيانات وتمثيلها وتحليلها، وصولا إلى الخروج بنتائج وتقديم توصيات. حيث تعد مرحلة جمع البيانات من أهم المراحل الأساسية لإجراء البحوث، وهذه المرحلة تعتمد بدورها على أداة القياس المستخدمة، فكلما كانت هذه الأداة دقيقة وتتمتع بخصائص جيدة، كلما كانت نتائج الدراسة ذات مصداقية عالية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وعكس القياس في العلوم الطبيعية (المادية) أين تنعدم الأخطاء في أدواته المستعملة، فإن القياس في العلوم الإنسانية كعلم النفس، نسبي ومعرض للخطأ. حيث أن علم النفس يستند أساسا إلى مبدأ الفروق الفردية. فحسب نظرية القياس الكلاسيكية فإن "درجة الفرد في المقياس النفسي، لا تمثل الدرجة الحقيقية، بل تتضمن درجة أخرى وهي درجة الخطأ، فكلما قلت نسبة هذه الأخيرة كلما زادت دقة المقياس ومصداقيته،"[1] لهذا لا توجد وحدات قياس ثابتة متفق على استخدامها في القياس النفسي كما هو الحال في القياس في العلوم الطبيعية.

إن عملية بناء المقياس بمختلف مراحلها تعتبر خطوة منهجية مصيرية ومحددة للخطوات الموالية ولمسار البحث ككل، وعليه هناك خصائص ينبغي التحقق منها في أداة القياس، للاطمئنان على دقة النتائج المتحصل عليها وإمكانية اتخاذ قرارات هامة متعلقة بأفراد، جماعات أو منظمات، وهي ما يصطلح عليها ب "الخصائص السيكومترية" والمتمثلة في الصدق: أي أن المقياس يقيس فعلا ما وضع

[1] - Popham , W.J. & Baker , E.L. (1970) . Systematic instruction ,Englewood cliffic , N.J:prentice–Hall, P 131.

لقياسه، والثبات: حيث أنه لو طبقنا المقياس عدة مرات، فإننا نحصل على نفس النتائج. ويضاف إلى ذلك خاصية أخرى وهي الحساسية: فقد يكون المقياس صادقا وثابتا لكنه ليس حساسا بالقدر الكافي.

إن الخصائص السيكومترية للاختبارات والمقاييس النفسية تختلف درجتها وطريقة تفسيرها باختلاف ما نريد قياسه، "حيث تزداد صعوبات القياس في الجوانب الوجدانية في الشخصية، مثل السمات والقيم والميول والاتجاهات نظرا لصعوبة تحديد مفاهيمها، لكونها مكونات افتراضية غير ملاحظة، قياسها لا يكون مباشرا بل من خلال السلوك الدال عنها"،[1] وقياسها ليس بالأمر السهل لأن سلوك الفرد لا يكون بالصفة العادية إلا عندما يكون في موقف طبيعي (اجتماعي)، وهذا ما يزيد من تعقيد قياس الظواهر النفسية و الإجتماعية عموما.

من هنا بدأ المختصين في القياس النفسي التفكير في إيجاد وسائل وأدوات أكثر دقة لقياس الجوانب الوجدانية، وذلك باستخدام المقاييس التي تقوم على التدريج المنتظم لبدائل الإجابة من خلال "أسلوب التقرير الذاتي"، حيث أن المبحوث هو من يعطي تقريرا لسلوكه، كاستجابة لمثيرات يقدمها الباحث على شكل أسئلة وفق طريقة منهجية. "و يعد "بوغارديس" أول من استخدم هذا الأسلوب لقياس الإتجاه عام 1925، ثم جاء بعده كل من "ثرستون" و "ليكرت" و " قتمان"، حيث استعمل كل واحد منهم طريقة خاصة به، وأطلق عليها اسمه، وكلها تعتمد على نفس الأسلوب (التقرير الذاتي)، الذي يعتبر الأكثر استخداما وانتشارا من بين الأساليب الأخرى كالمقابلة والملاحظة و الأساليب الإسقاطية، كون عملية جمع البيانات عن طريقه مفهومة وواضحة، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها مع عدد كبير من الأفراد في الوقت نفسه".[2]

---

[1] - Maloney, P.m & Ward, P.M (1980). Psychological Assessment Aconceptual Approach. New York; Oxford University Press, P 5.

[2] -Sundberg, N. D. (1977). Assessment of persons. Englewood cliffs , N. J. prentice_ Hall, P 174.

أولا: مشكلة البحث:

تعد "طريقة ليكرت" الأكثر استخداما لقياس الاتجاهات، لسهولة تطبيقها وسهولة عملية جمع وتحليل البيانات فيها أكثر من الطرق الأخرى مثل طريقة بوغارديس وثرستون، كما أنها تعطي معلومات اشمل عن المبحوث لأنها تشمل الجانبين الايجابي والسلبي، "حيث تعتمد هذه الطريقة على نقطة الحياد في الوسط، ثم الموافقة على اليمين، التي تتدرج من الموافقة البسيطة إلى الموافقة التامة أو الشديدة، ثم المعارضة على اليسار، التي ينطبق عليها نفس الأمر. لذلك يكون تدرج بدائل الإجابة فرديا. (ثلاثي، خماسي)"،[1] فبعض الباحثين يعتمدون التدرج الثلاثي، وبعضهم يعتمد التدرج الخماسي. وهذا الاختيار كما يبدو، تُرك لاستشعار الباحثين الخاص إما اعتباطيا أو عن قناعة مسبقة.

وللقيام ببحثنا الحالي قمنا بمراجعة أدبيات الموضوع، والتقصي عن الدراسات السابقة التي تناولت مستوى التقدير وتأثيره على الخصائص السيكومترية للأداة (عرضت في فصل خاص)، حيث وجدنا أن بعض الدراسات خلصت إلى أن اختلاف تقدير الإختبار له علاقة بخصائص الأداة السيكومترية، ولابد من مراعاة اختيار التقدير المناسب عند بناء هذه الأداة، أما البعض الآخر من الدراسات فتؤكد على استقلال صدق وثبات الإختبار عن مستوى التقدير، وتعتبر أن اختيار نوع التقدير مسألة ليست ذات أهمية. وبهذا كان بحثنا عبارة عن دراسة مقارنة بين الإتجاه الأول (المؤيد) والإتجاه الثاني (المعارض) حسب النظرية الكلاسيكية للقياس.

و من هذا المنطلق نطرح السؤال الرئيسي كالآتي:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات صدق وثبات الإستبيان تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي)؟

[1] -Magnussan , E. L. (1976). Test Theory, Stockholm : Reading mass , Addison- Wesley .publishing company, P P 61-62.

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات صدق الإتساق الداخلي تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي)؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي)؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي)؟

ثانيا: فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات صدق وثبات الإستبيان تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

الفرضيات الفرعية:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات صدق الإتساق الداخلي تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقدير ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي.

ثالثا: أهداف البحث:

- التعرف على أثر اختلاف تقديرات ليكرت على الخصائص السيكومترية للأداة (الصدق والثبات).
- التعرف على نوع التقدير الذي يعطي أكثر درجة صدق وثبات للأداة.
- محاولة تقديم إضافة في مجال الدراسات السيكومترية، والإشارة إلى أهمية هذا النوع من البحوث، التي نراها شبه منعدمة، ونادرة جدا على مستوى الجامعات ومخابر الدراسات الجزائرية.

رابعا: أهمية البحث:

- التطرق لقضية مهمة تتعلق بمرحلة جمع المعلومات، وهي اختيار نوع التقدير أثناء عملية بناء الأداة.
- محاولة الوصول إلى عدد بدائل الاستجابة الذي يمكن أن يعطي أعلى معاملات ثبات وصدق.
- التطرق إلى موضوع قلما تم طرحه في أدبيات البحث العربي، الأمر الذي يسمح بإثراء هذه الأدبيات وتوسيع نطاقها مما يعود بالفائدة وخاصة طلاب الدراسات العليا.
- قد يسهم هذا البحث في أن يكون دافعا للباحثين في مجال القياس النفسي والتربوي بإجراء المزيد من البحوث المشابهة على نطاق أكبر.

خامسا: مصطلحات البحث:

تقديرات ليكرت:

يتبع فقرات مقاييس الاتجاهات المصاغة على وفق طريقة "ليكرت" بدائل للإجابة عنها، يكون عددها عادة فرديا، لأن في وسطها نقطة حياد أو عدم تبلور للاتجاه وفي أحد الطرفين الموافقة أو التأييد وفي الطرف الآخر المعارضة أو الرفض، وقد تتدرج الموافقة والمعارضة أيضا، لذلك هناك تقديرات لهذه الأوزان، منها التي اعتمدها البحث الحالي، وهي التقدير الثلاثي و التقدير الخماسي، وذلك لأنهما الأكثر استخداما في البحوث النفسية والإجتماعية والتربوية.

أ- التقدير الثلاثي (موافق، لا أدري، غير موافق).

ب- التقدير الخماسي (موافق جدا، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق جدا).

الخصائص السيكومترية:

إنها دلائل أو مؤشرات إحصائية عن مدى جودة المقياس وفقراته،[1] ونقصد بها الصدق والثبات.

أ- الصـــدق:

"هو قدرة الأداة على قياس ما وضعت لقياسه"،[1] وقد اعتمدنا في بحثنا الحالي على صدق الإتساق الداخلي، ويقاس إجرائيا من خلال معامل الارتباط بين درجات الأفراد عن كل فقرة و الدرجة الكلية للبعد (محك داخلي)، و بين درجاتهم عن كل فقرة و الدرجة الكلية للإستبيان، و بين درجات الأفراد عن كل بعد و الدرجة الكلية للإستبيان.

و لم نعتمد على طرق أخرى للتحقق من الصدق، كصدق المحكمين و الصدق الذاتي للجدل القائم بين الباحثين حول هذه الطرق، بينما الصدق العاملي لصعوبة ايجاد معايير للمقارنة عن طريقه.

ب- الثبـــات:

"هو مدى قياس الإختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها، أي استقرار درجات الإختبار وعدم تأثرها بتغير الظروف الخارجية".[2] والثبات في بحثنا الحالي هو قيم معاملات ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان، وقيم معاملات الإرتباط بيرسون بين نصفي الإستبيان لكل صورة (معاملات التجزئة النصفية)، وذلك لتوفر افتراضات تطبيقها.

بينما لم نعتمد على طرق أخرى كطريقة كيودر ريتشاردسن لعدم توفر افتراضات تطبيقها.

---

[1] - صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، (2000)، ص 130.

[2] - صلاح الدين محمود علام: نفس المرجع السابق، ص 131.

الإستبيـــان:

"يعرف الاستبيان على أنه مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو التعرف على آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين"،[1] وتكون الأسئلة غالبا مقيدة، حيث يحدد الباحث بدائل محددة للاستجابات، أو اختيار من متعدد، كما يمكن أن تكون مفتوحة، أين تعطى الحرية للمستجيب.

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه مجموعة من الأسئلة الموضوعية تقيس اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، معدة على صورتين وفق طريقة ليكرت، كل صورة تتضمن نفس الأسئلة، و بها نمط تدرج إجابات مختلف (الثلاثي، الخماسي).

[1] - محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، عمّان: دار وائل للنشر، (1997)، ص 26.

الفصل الأول: الخصائص السيكومترية

أولا: الصـــدق

صـــدق المحتـــوى

الصـــدق المرتبـــط بمحـــك

صـــدق التكـــوين الفرضـــي

ثانيا: الثبـــات

إعـــادة الإختبـــار

الصـــور المتكـــافئة

التجزئـــة النصفيـــة

تحليـــل التبـــاين

العلاقـــة بين الصـــدق والثبـــات

تمهيـــد:

سنتطرق في هذا القسم إلى الجزء الأول من الإطار النظري للبحث، المتمثل في الخصائص السيكومترية لأدوات القياس،حسب النظرية الكلاسيكية، حيث أكد المختصون في القياس النفسي أنه لا يمكن إعداد أدوات لقياس الظواهر النفسية من غير وجود أخطاء في القياس، "لذلك اتجه المتخصصون في القياس النفسي إلى تحديد بعض الخصائص السيكومترية، التي يمكن أن تحد من هذه الأخطاء".[1]

"ومن أهم هذه الخصائص السيكومترية التي طورها المختصون في المقاييس النفسية، الصدق والثبات، إذ تعتمد عليهما دقة المعلومات التي توفرها هذه المقاييس".[2]

فبدونهما لا يمكن الوثوق في قدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه ولا بدقة النتائج المتحصل عليها عند استخدامها لقياس السمات المختلفة.

"وهذا لا يعني إهمال الخصائص والسمات الأخرى التي يجب أن تتمتع بها أداة القياس فهي بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون:

- شاملة وممثلة لجميع مكونات القدرة أو الخاصية المطلوب قياسها.
- يجب أن تبنى وتحلل بطريقة موضوعية، مما يعني عدم تدخل العوامل الذاتية في بنائها وتحليلها وتصحيحها، وبالتالي فإن درجات الفرد ستبقى كما هي حتى باختلاف المصحح.
- أن تكون مفردات الأداة متصلة بالموضوع المراد قياسه اتصالا جيدا، مما يؤدي إلى إيجاد مدى واسع من انتشار وانحراف الدرجات حول الدرجة المتوسطة، وعندها تصبح الأداة مناسبة للعينة من حيث درجة الصعوبة والسهولة.

---

[1] - Dick , C . Hagert . Y. (1971) . Topics in Measurement . New York, McGraw. Hill, P 13.

[2] - محمد شحاتة ربيع: قياس الشخصية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (1994)، ص ص 42،91.

- أن تتمتع بحساسية عالية، حيث أنه قد يتوفر في اختبار ما الثبات والصدق والموضوعية والشمول ولكنها غير حساسة، بمعنى أنها غير مناسبة لما نقيسه تحت الظروف الراهنة للقياس، فاختبارات الذكاء المخصصة للموهوبين والعباقرة من الأطفال رغم تمتعها بكل الخصائص الجيدة إلا أنها لا تصلح لاستخدامها في قياس ذكاء الأطفال العاديين".[1]

أولا: الصـــدق:

يعد الصدق من أهم الخصائص السيكومترية التي يتطلب توافرها في المقياس النفسي "لأنه يمثل إحدى الوسائل المهمة في الحكم على صلاحية المقياس"،[2] حيث يشير الصدق إلى مدى صلاحية استخدام درجات الاختبار في القيام بتفسيرات معينة، "فإذا كان الاختبار يستخدم لوصف تحصيل المتعلم فانه يجب أن تفسر الدرجات على أنها تمثل مجال التحصيل الذي يقيس الأختبار"،[3] فصدق الاختبار هو مدى صلاحيته في قياس الخاصية التي وضع لقياسها.

ويرى " كرونباخ Cronbach 1960" أنه "بقدر ما يكتمل تفسير درجة المقياس للسمة المعنية والثقة في هذا التفسير، بقدر ما يكتمل صدق المقياس، وهو بذلك يربط بين الدرجة على المقياس وقدرتها التفسيرية".[4]

وبما أن الصدق يحسب من استجابات الأفراد عند تطبيقه، لذا يكون موقفياً إذ يتأثر بالعوامل المؤثرة في عملية القياس، وعليه فإذا كان المقياس صادقا في موقف معين فإنه قد لا يكون صادقا في موقف آخر، فضلا عن أنه محدد بطبيعة السلوك الذي يمثل الخاصية أو السمة المراد قياسها.

---

[1] - سعد عبد الرحمن: القياس النفسي، الكويت: مكتبة الفلاح، (1998)، ص ص 159،227.

[2] - Ebel , R. L. (1972). Essentials of Educational measurement, New Jersey; prentice Hall , P 435.

[3] - رجاء محمود أبو علام: مدخل الى مناهج البحث التربوي،الكويت: مكتبة الفلاح، (1987)، ص ص 274-275.

[4] - Cronbach , L. J. (1960) . Essentials of psychological testing . New York , Harper & Row. P 199.

"والصدق بلغة الاحصاء هو نسبة التباين الحقيقي المنسوب للسمة المقاسة إلى التباين الكلي".[1]

ونتيجة للاستخدام الضيق والمحدود لمفهوم الصدق من قبل بعض الباحثين، ولأن الاختبارات والمقاييس تستخدم مجملها لاتخاذ قرارات وإصدار أحكام متنوعة كلا منها يتطلب نوعا معينا من الدراسات للتحقق من صدقه، "فقد أصدر علماء القياس التابعين للجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) والجمعية الأمريكية للبحث التربوي (AERA) كتيبا ضمنه أهم معايير الإختبارات والمقاييس التربوية والنفسية وتصنيف للقرارات والأحكام المتنوعة التي يهدف إليها القياس بصفة عامة، وهي:

- تحديد كيفية أداء الفرد في الوقت الحاضر في نطاق شامل لمواقف سلوكية تمثلها مفردات المقياس تمثيلا جيدا.
- التنبؤ بالأداء المستقبلي للفرد أو تقدير مكانه في أحد المتغيرات ذات الأهمية.
- الإستدلال على درجة تملك الفرد سمة أو خاصية معينة من حيث تكوين فرضي يبدو أثرها في سلوك الفرد وأدائه.

وقد حددت جمعية علم النفس الأمريكية APA ثلاثة مؤشرات أو (جوانب، أوجه، أبعاد) رئيسية لصدق المقاييس النفسية، وهذه الجوانب الثلاثة من الصدق ليس مختلفة بل هي متكاملة، وتعتبر أدلة على مدى صلاحية المقياس في المساعدة على اتخاذ القرارات وإطلاق الأحكام. هذه المؤشرات هي: "صدق المحتوى، صدق البناء والصدق المرتبط بمحك".[2]

أي الصدق هو مفهوم واحد، وما أصطلح عليه بأنواع الصدق ما هي إلا مؤشرات لجمع الأدلة عنه، لذلك كلما كان المقياس يحمل أكثر من مؤشر للصدق زادت الثقة به في قياس ما أعد لقياسه.

---

[1] - أحمد سليمان عودة: القياس والتقويم في العملية التدريسية، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، (1998)، ص ص 338-339.

[2] - American Psychological Association .(1985). Standards For Education and Psychological Tests, Washing Gotoo, d.c. Acethor , P 9.

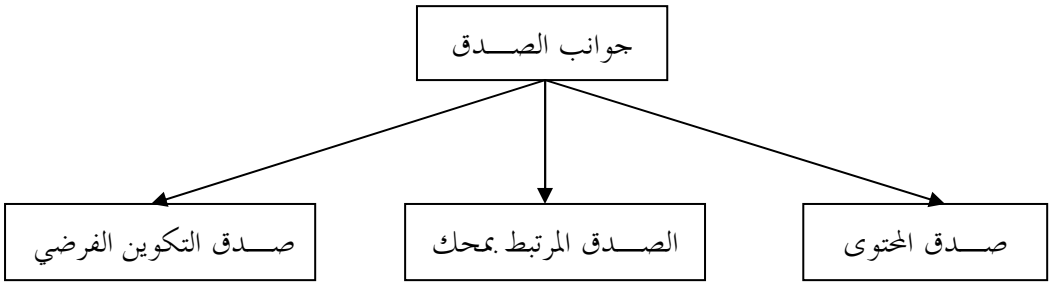

شكل رقم (01) يوضح الجوانب المختلفة لصدق المقياس

وفيما يأتي توضيح لهذه المؤشرات:

أ- صدق المحتوى (المضمون)

يستخدم هذا النوع من الصدق عادة للتحقق من صدق اختبارات التحصيل، "إذ تقارن أسئلة الاختبار والأهداف التي يتضمنها بالمحتوى الذي درسه الطالب والأهداف التي وضعت له" [1]

"حيث يؤشر صدق المحتوى الدرجة في محتوى معين من خلال التحليل المنطقي لمحتوى المقياس، أو التحقق من تمثيله للمحتوى المراد قياسه".[2] وعليه فإن تحقق درجة عالية من صدق المحتوى لمقياس ما هي إلا دلالة على أن فقرات المقياس تمثل نطاق السلوك المراد قياسه تمثيلا جيدا.

ويشير "أندرسون Anderson 1981" إلى "أن الجانب المهم في صدق المحتوى هو اختيار الأسئلة أو الفقرات التي تمثل نطاق السلوك المراد قياسه الذي يفترض أنها تمثله".[3]

ويشير كروكر والجينا Crocker & Algina 1986 إلى ضرورة الاهتمام بالاعتبارات التالية عند دراسة صدق المحتوى:

- إلى أي مدى كانت أوزان الأهداف تعكس أهميتها الفعلية؟
- ما مدى مطابقة فقرات أداة القياس لقائمة الأهداف؟

[1] - زكريا محمد الظاهر وآخرون: مبادئ القياس والتقويم في التربية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، (1999)، ص 134.
[2] - أحمد الخطيب وآخرون: دليل البحث والتقويم التربوي، عمان: دار المستقبل، (1985)، ص 549.
[3] - Anderson,J.C.(1981).Issues in Language Testing, "ELT" Documents lll. The British Council, P 136.

- ما جوانب الفقرة التي يجب فحصها؟
- كيف يمكن تلخيص نتائج وملاحظات الفاحص؟"[1]

إن أدلة الصدق المرتبطة بالمحتوى مهمة بوجه خاص عندما نريد أن نصف كيفية أداء الفرد في مجال من المجالات التي مثّلها الاختبار، بمعنى أن الطريقة المرتبطة بالمحتوى تعتمد على مدى تمثيل فقرات الاختبار تمثيلا سليما للمجال الذي نريد قياسه، "لذلك فان تحقيق صدق الاختبار بهذه الطريقة يتطلب القيام بالخطوات الآتية:

- تحديد مجال المحتوى الذي نريد قياسه تحديدا واضحا ودقيقا بجميع أجزائه وعناصره.
- بناء مجموعة من الفقرات أو الأسئلة الممثلة لهذا المجال.
- تقديم المحتوى أو الفقرات أو الأسئلة إلى مجموعة من الخبراء ليقوموا بفحص الفقرات منطقيا وتقدير مدى صلاحيتها أو تمثيلها للمحتوى المراد قياسه".[2]

فإذا كانت آراء الخبراء وأحكامهم من خلال العملية السابقة متفقة في أفضل صورة لها يعنى أن المقياس يتمتع بصدق محتوى مرتفع، أما إذا تدنت المستويات التقديرية فان صدق الاختبار منخفض، وبصفة عامة فإنه عند بناء أداة لقياس قدرة معينة، فإنه يجب أن تكون ممثلة لتلك القدرة وللمحتوى.

ويوجد نوعان من الصدق يتصلان بصدق المحتوى هما الصدق الظاهري والصدق المنطقي حيث يهتم الصدق الظاهري بمضمون الفقرات والحكم على مدى علاقتها بمحتوى المادة، أما الصدق المنطقي فيتلخص في التأكد فيما إذا كانت فقرات الاختبار تمثل مجال أداء يتعلق بسمة أو قدرة معينة.

[1] - موسى النبهان: أساسيات القياس في العلوم السلوكية، الطبعة الأولى، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، (2004)، ص 275.
[2] - رجاء محمود أبو علام: نفس المرجع السابق، ص ص 279-280.

1- الصدق الظاهري

ويسمى بالصدق السطحي أو الشكلي أو صدق المحكمين، يتمثل هذا النوع في الشكل العام للاختبار ومدى ملاءمته للغرض الذي وضع من أجله، ويتم التوصل إليه من خلال حكم مختص على درجة قياس الإختبار للسمة المقاسة، حيث يعطى الاختبار لأكثر من محكم، ويمكن تقييم درجة الصدق الظاهري للاختبار من خلال التوافق بين تقديرات المحكمين (يحسب عن طريق معامل إتفاق كاندل). فإذا كان هناك توافق بين تقديراتهم وكانت بشكل عام متدنية فهذا مؤشر على ضعف الصدق الظاهري، فالاختبار الذي يقيس القدرة الحسابية مثلا لابد أن يغلب على فقراته الجوانب العددية والعمليات الحسابية بدلا من الصياغة اللغوية الخالية من الأعداد.

"وترى "أنستازي Anastasia 1976" بأنه ليس صدقا بالمعنى الحقيقي لأنه لا يشير إلى ما يقيسه المقياس فعلا وإنما ما يظهره المقياس في صورته السطحية أو الظاهرية".[1]

2- الصدق المنطقي أو العيني

يرتبط الصدق المنطقي بتصنيف الفقرات وفقا لمجالات أداة القياس، ويتطلب هذا النوع تحديدا أدق للموضوعات التي يغطيها الاختبار، وكلما كانت هذه الموضوعات أكثر تحديدا فإنه يتوقع أن يكون الصدق العيني أعلى.

"حيث يركز الصدق المنطقي على عدد الأسئلة بينما يركز الصدق الظاهري على محتوى الأسئلة بصرف النظر عن عددها أو مدى تغطيتها للموضوعات أو الأهداف الرئيسية"[2]

وبالرغم من أهمية صدق المحتوى فإنه يعتبر من أكثر مؤشرات الصدق عرضة لأخطاء التقدير لاعتماده على تقديرات المحكمين وتأثره بأحكامهم الذاتية.

[1] - Anastasi , A & Urbina , S . (1997). Psychological testing, 7th ed ; New York ; prentice hall, P 139.

[2] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص 371.

ب- الصدق المرتبط بمحك

ويسمى أيضا بالصدق التجريبي أو الإحصائي أو المعياري،"ويشير هذا النوع من الصدق إلى مدى كفاءة الاختبار في التنبؤ بأداء الفرد في أنشطة محددة، من خلال حساب معامل الارتباط بين درجات الاختبار ومحك خارجي مستقل، هو السلوك أو النشاط نفسه الذي يقيسه الاختبار،"[1] حيث يعتمد على مقارنة الإختبار الحالي الذي طبقه الفاحص مع نتائج اختبار آخر لنفس العينة وبنفس المواصفات، ومن هذه المقارنة يوضح مدى صدق الاختبار الأول، ويسمى الاختبار الآخر بالمحك، كما يدل الصدق المرتبط بمحك على قدرة الإختبار على التنبؤ بسلوك المفحوص في موافق محددة أو تشخيص هذا السلوك، "ويعرف المحك بأنه مقياس مباشر ومستقل لما يهدف الاختبار إلى قياسه والتنبؤ به أو تشخيصه، أو هو ميزان لتحديد مدى صلاحية الاختبار".[2]

"ويتطلب هذا النوع من الصدق توافر محك يتسم بصفات أهمها:

- أن يكون المحك على صلة بالسلوك الذي يقيسه المقياس الجديد ويتحقق ذلك عندما يكون المحك متعلقا وممثلا لمنطقة السلوك المراد قياسها.
- أن لا يتأثر المحك بالمعرفة المسبقة عن المقياس، أي أن يكون التقدير على المحك مستقلا عن التقدير على المقياس.
- أن يتمتع المحك بدرجة من الصدق والثبات".[3]

"وقد يكون المحك مقياسا آخر يقيس السمة نفسها التي يقيسها الاختبار الأول، أو تقديرات خارجية يصدرها المدرسون أو المسئولون عن العمل الذي يؤديه المفحوص، أو تقديرات الأصدقاء أو

[1] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص 372.

[2] - فؤاد أبو حطب وآخرون: التقويم النفسي، ط 4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (1997)، ص 122.

[3] - روبرت ثورندايك و إليزبيث هيجن: القياس والتقويم في علم النفس والتربية (ترجمة عبدالله زيد الكيلاني و عبدالرحمن عدس)، ط4، عمان: مركز الكتب الأردني، (1986)، ص 62.

الزملاء، أو التقدير الذاتي الذي يعتمد على قيام الفرد بتقدير سماته الشخصية أو أدائه من خلال الحكم على تصرفاته كما يراها هو لا كما يراها الآخرون على وفق مقياس متدرج في درجة تقدير السمة المقاسة، قد يكون المحك أيضا مجموعة الأحكام التي أصدرها متخصصون في مدة طويلة ومتعاقبة بالنسبة لأنماط سلوكية يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها".[1]

"ويمكن تصنيف الصدق المرتبط بمحك حسب توقيت جمع المعلومات على الاختبار والمحك إلى نوعين أساسين وهما الصدق التلازمي والصدق التنبؤي".[2]

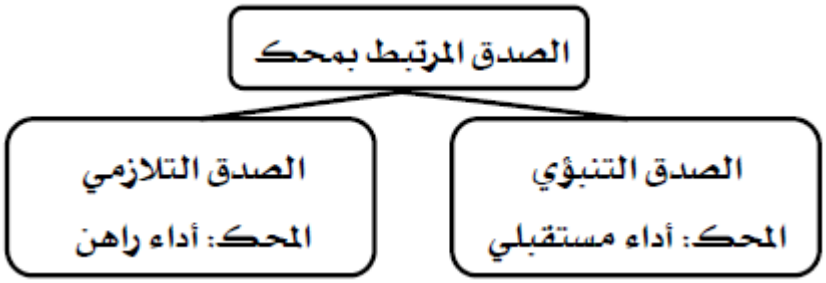

شكل رقم (02) يوضح نوعي الصدق المرتبط بمحك

1- الصدق التلازمي

ويقصد به مدى الارتباط (أو الترابط أو التلازم أو التطابق) بين نتائج الاختبار الحالي ونتائج المحك، "من خلال تطبيقهما في وقت واحد أو في أوقات متقاربة جدا على مجموعة من الأفراد، ثم حساب معامل الارتباط بين درجتي المقياس الجديد والمحك".[3]

"ويعد من أكثر أنواع الصدق استخداما في مقاييس الشخصية حينما يتوافر محك صادق يقيس الخاصية نفسها أو يؤشر عليها".[4]

[1] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 185.

[2] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص 373.

[3] - عزيز سمارة وآخرون: مبادئ القياس والتقويم في التربية، الإسكندرية: دار الفكر للنشر والتوزيع، (1989)، ص 112.

[4] - محمد شحاتة ربيع: نفس المرجع السابق، ص 101.

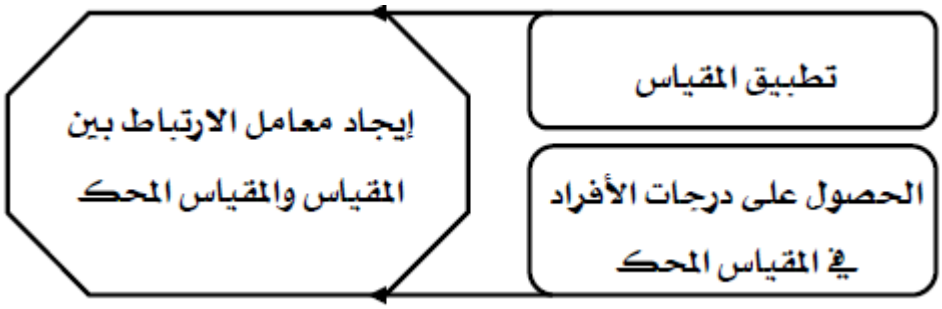

شكل رقم (03) يوضح خطوات تقدير الصدق التلازمي

2- الصدق التنبؤي

ويشير الصدق التنبؤي إلى مدى الدقة التي يمكن من خلالها تقديم تخمينات أو توقعات لمقدار وجود سمة معينة لدى الفرد تحدث في وقت آخر، من خلال مقياس يفترض أنه يقيس هذه الخاصية، "فهو مؤشر على مدى صلاحية المقياس الجديد في الإشارة إلى مستوى الإنجاز الذي يفترض أن يصل إليه الفرد في موضوع مماثل أو قريب، مما يساعد في التحقق من قدرته لاتخاذ قرارات مستقبلية".[1]

"ويستخدم هذا النوع من الصدق في مقاييس الانتقاء والتصنيف، لاسيما في اختبارات الاستعدادات".[2] "ويكون في هذا النوع من الصدق جمع المعلومات على المحك بعد مدة طويلة نسبيا من جمع المعلومات على الاختبار أو أداة القياس التي نبحث عن صدقها".[3]

"أي أن الصدق التنبؤي يعني قدرة الاختبار وفاعليته في التنبؤ بنتيجة معينة في المستقبل، ويقوم على الموازنة بين درجات المفحوصين في المقياس ودرجاتهم على المحك".[4]

[1] - مروان عبد المجيد إبراهيم: الأسس العلمية والطرق الإحصائية للاختبارات والقياس في التربية الرياضية، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، (1999)، ص 28.

[2] - زكريا محمد الظاهر وآخرون: نفس المرجع السابق، ص ص 134-135.

[3] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص 373.

[4] - بدر محمد الأنصاري: قياس الشخصية، الكويت: دار الكتاب الحديث، (2000)، ص ص 97-98.

"وتتعلق أدلة الصدق التنبؤي بتقدير مدى صلاحية الاختبار في التنبؤ بأداء الفرد المستقبلي الذي يقاس باختبار محك باستخدام درجات اختبار يطبق عليه في الوقت الحاضر، وبعبارة أخرى تتعلق هذه الأدلـــة بمدى اقتران تباين درجات اختبار منبئ بتباين اختبار محك".[1]

وفيه يطبق الاختبار على عينة مناسبة من الأفراد، ثم نحصل على درجات المحك بعد مدة من الزمن قد تطول أو تقصر تبعا لطبيعة السمة وهدف الاختبار، ثم يحسب معامل الارتباط بين درجات الاختبار ودرجات المحك الذي يمثل معامل الصدق التنبؤي للاختبار.

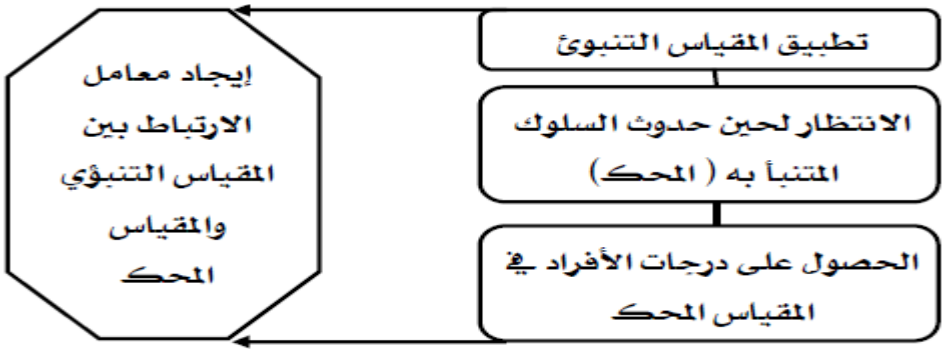

شكل رقم (04) يوضح خطوات تقدير الصدق التنبؤي

كما أن هناك طرقا أخرى للتحقق من الصدق التنبؤي مثل معادلة الإنحدار، جداول التوقع، و نظرية المنفعة.

إذا اعتبرنا الدرجة الكلية للمقياس كمحك، فإنه يمكن اعتبار معامل الإرتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس ودرجته الكلية نوعا من صدق المحك، يطلق عليه صدق الإتساق الداخلي، والذي سنعتمده في بحثنا الحالي.

[1] - صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي، (2000)، ص 195.

جـــ- صدق التكوين الفرضي

ويسمى أيضا صدق المفهوم أو البناء، أو الصدق البنيوي أو النظري، "و يقصد به الدرجة التي يقيس فيها المقياس بناءا نظريا أو سمة معينة دون غيرها أو مفهوما دون غيره. ويعتمد على التحقق التجريبي لدرجات المقياس من المفاهيم أو الافتراضات التي اعتمد عليها الباحث في بنائه"،[1] وهناك عدة مؤشرات تدل على صدق البناء ينبغي تحديدها على شكل افتراضات أو مفاهيم نظرية قبل البدء ببناء المقياس، حيث "يؤشر مدى قياس المقياس النفسي لتكوين فرضي أو مفهوم نفسي معين من خلال التحقق التجريبي من مدى تطابق درجاته مع المفاهيم أو الافتراضات التي اعتمد عليها الباحث في بناء الاختبار"،[2] فإذا تطابقت نتائج القياس مع الافتراضات النظرية يمكن القول بأن المقياس صادق في بنائه، وفي حالة عدم تطابق النتائج التجريبية مع الافتراضات النظرية فهذا يعني أن المقياس غير صادق، أو إن هذه الإفتراضات خاطئة مما ينبغي إعادة النظر فيها.

لقد ازداد اهتمام المتخصصين في القياس النفسي بصدق البناء وخاصة في مراحل بناء المقاييس، كونه متضمنا لكل أنواع أو مؤشرات الصدق الأخرى، فهو يتطابق معها في كثير من خطواته ومعانيه، وقد ظهر هذا التوجه جليا في مقولة "كرونباخ Cronbach": "أن الصدق كله واحد فقط، وأن الصدق هو صدق البناء".[3] "كما أن صدق المفهوم يستخدم عندما يصعب إيجاد أسس موضوعية أو إحصائية لدراسة الصدق، كما هو الحال في قياس الشخصية واختبار القدرات العقلية وغيرها".[4]

[1] - Kroll, A . (1960). Item Validity as a Factor in test Validity . Journal of Education Psychology, Vol: (31) , No : (2) , p 425.

[2] - Bechtoldt , H , P . (1959). Construct validity, Acritique. American Psychologist , Vol: (14), No:(5), P 621.

[3] - Cronbach , L. J. same reference , P 126.

[4] - سبع محمد أبولبدة: مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي، عمّان: دار الفكر، (2008)، ص 218.

ويشير كرونباخ وميل Cronbach & Meehl 1955 إلى أن هناك خطوات للتحقق من صدق البناء تتمثل فيما يلي:

- وضع نظرية معينة يعتمد عليها المقياس، وتنص على فرضيات تفسير السلوك المتوقع.
- جمع البيانات للتحقق من صحة الفرضيات.
- تقييم النظرية في ضوء قدرتها الفعلية على تفسير البيانات تفسيرا جيدا".[1]

ويوجد العديد من الأساليب و الطرق التي من الممكن أن يستخدمها الباحث لجمع الأدلة التي تشير إلى صدق البناء التكويني، نذكر فيما يلي أكثرها استخداما:

الإرتبـــاطات

وتتم من خلال الصدق التقاربي أو التطابقي أو البيني، حيث الارتباط الموجب والعالي بين أداة القياس ومقاييس أخرى تقيس نفس السمة، والصدق التمايزي والذي يكون فيه الارتباط بين الاختبار وأي مقاييس أخرى مختلفة عنه ضعيف أو سالب.

التجريـــب

"ويتم من خلال اختبار الفرض القائل ب تغير درجات الاختبار بتغير أوضاع المعالجات التجريبية"، حيث تتم أكثر من معالجة تجريبية في مواقف مختلفة، فإذا تغيرت الدرجات والنتائج وفقا لذلك دل على أن الاختبار يقيس السمة أو الخاصية المراد قياسها.

الصدق العـــاملي

تتمثل هذه الطريقة في اختيار مجموعة من المحكات الخارجية بجانب الاختبار المطلوب التحقق من صدقه، ومن ثم حساب معـــاملات الارتباط البينية لهذه المجموعة من الاختبارات، ومن ثم تحليـــل

[1] - صلاح الدين علام: نفس المرجع السابق، ص 219.

المعـــاملات الارتباطية للوصول إلى مقدار تشبع كل اختبار بالعامل العام والعوامل الأخرى المشتركة بينها جميعا، ويدل مقدار تشبع الاختبار بالعامل العام على صدقه بالنسبة لقياس هذا العامل، "وانتشرت في السابق مقولة بأن التحليل العاملي عملية رياضية لا يقبل عليها كثيرا من الدارسين في علم النفس وخاصة من كانت خلفيته العلمية في السابق غير رياضية، لكن أصبحت هذه المقولة تصورا غير صحيحا مع وجود الحاسب الآلي وما فيه من برامج حديثة متنوعة تقوم بجميع الخطوات الحسابية لإتمام عملية التحليل، إلا أن عملية التفسير والتعليل تبقى للعقل الإنساني فقط".[1]

الفروق بين المجموعات

"إذا تضمنت النظرية التي بني عليها المقياس وجود أو عدم وجود فروق بين المجموعات المختلفة، فان الأمر يتطلب اختبار ذلك إحصائيا بناء على البيانات التي تم جمعها من الميدان".[2]

المقارنة الطرفية

وقد يطلق عليها أيضا الصدق التمييزي أو المجموعات المتضادة، وهي تنقسم إلى: مقارنة الأطراف في الاختبار والمحك الخارجي، حيث مقارنة الثلث الأعلى في درجات الاختبار بالثلث الأعلى في درجات المحك الخارجي، وكذلك الثلث الأدنى في الاختبار بالثلث الأدنى في المحك (27% أعلى، 27% أدنى)، "ويكون الاختبار صادقا إذا لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الدرجات العليا للاختبار و المحك وكذلك الدرجات الدنيا، ويوجد أيضا مقارنة الأطراف في الاختبار فقط، حيث الاعتماد على درجات الثلث الأعلى والثلث الأدنى من الاختبار وحساب الفرق بين المتوسطين، فإذا كانت هناك دلالة إحصائية بين المتوسطين دل ذلك على صدق الاختبار".[3]

[1] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 192.

[2] - موسى النبهان: نفس المرجع السابق، ص 295.

[3] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 191.

ثانيا: الثبـــات:

يعد الثبات من الخصائص السيكومترية الأساسية لأدوات القياس النفسية والتربوية، على الرغم من أن الصدق أكثر أهمية منه، لأن المقياس الصادق يعد ثابتا، فيما قد لا يكون المقياس الثابت صادقا، إلا أن ذلك غير كاف، "و ينبغي التحقق من ثبات المقياس على الرغم من مؤشرات صدقه لأنه لا يوجد مقياس يتسم بالصدق التام".[1]

ويشير ثبات المقياس إلى دقة واتساق درجاته في قياس ما يجب قياسه، وإعطاء نتائج مماثلة أو متقاربة لو كررت عملية القياس على الأفراد أنفسهم، وباختلاف العوامل والظروف الخارجية.

"والثبات بهذا المعنى يعد مؤشرا على درجة التجانس في نتائج المقياس، والذي يمكن أن يكون على نوعين هما، التجانس الداخلي والتجانس الخارجي، حيث يشير التجانس الداخلي إلى أن فقرات المقياس جميعها تقيس المفهوم نفسه، أما التجانس الخارجي فيشير إلى استمرارية المقياس بإعطاء نتائج ثابتة بتكرار تطبيقه عبر مدد زمنية".[2]

"غير أن مفهوم ثبات المقياس هو مفهوم إحصائي لا يمكن الاستدلال عليه من مجرد الفحص المنطقي للفقرات، كما هو الحال في بعض مؤشرات الصدق"،[3] بل أنه يحسب من خلال تطبيق المقياس على عينة مناسبة، ومن ثم يحسب معامل الثبات الذي يشير إلى معامل الارتباط بين الاختبار ونفسه.

ثبات الأداة يعني خلوها نسبيا من الخطأ غير المنتظم (العشوائي) في القياس، فالدرجة المستخلصة من أي اختبار لا تعبر تماما عن الأداء الحقيقي أو التباين الحقيقي للفرد، لتدخل بعض المتغيرات الدخيلة المؤثرة في الظاهرة المقاسة في شكل زيادة في الدرجة أو نقصان، والتي تسمى بتباين الخطأ.

---

[1] - Brown, F. G. (1983). Principles of education and psychological testing, 4th ed, New York, Holt. Rineh & Winston, P 27.

[2] - Holt,R.R.(1971).Assessing personality, New York, Harcount Brance jovanorich, P P 60-61.

[3] - بدر محمد الأنصاري: نفس المرجع السابق، ص 114.

لذا فإن المفهوم الإحصائي للثبات يشير إلى أنه نسبة التباين الحقيقي إلى التباين الكلي،" أي كم من التباين الكلي في العلامات يمكن أن يكون تباينا حقيقيا، وهذه النسبة هي عبارة عن مربع معامل الارتباط بين الدرجة الحقيقية والدرجة الملاحظة".[1]

"وبما أن معامل الثبات يحسب من درجات المقياس التي تتأثر بالموقف الذي يحدث فيه القياس، لذا يكون الثبات موقفيا قد يختلف من موقف إلى آخر"،[2] وأنه لا يمكن أن يكون تاما لأن الدرجات التي يحصل عليها الأفراد لا تمثل درجاتهم في كل السمة المراد قياسها وإنما عينة منها.

وحيث إن تباين الدرجات الملاحظة يساوي مجموع تباين كل من الدرجات الحقيقية وتباين درجات الخطأ فإن معامل الثبات يكون مساويا للواحد الصحيح عندما تكون الدرجات الملاحظة خالية من الأخطاء، أي أن تباين الخطأ يساوي صفرا، مما يعني أن الدرجات متسقة بشكل تام. أما عندما تكون الدرجات غير متسقة على الإطلاق فإن هذا يعني بأن كمية الخطأ كبيرة وبالتالي فإن معامل الثبات يصبح مساويا للصفر أو قريبا من الصفر.

إذن فالثبات صفة نسبية، و قيمة معامل الثبات تتراوح بين الصفر والواحد، وقبولها يعتمد على غرض المقياس وعلى دقة القرار المترتب، "حيث حدد "مهرنز ولهمان Mehrens&Lehman 1980" معامل الثبات المقبول للاختبارات المقننة الجمعية بأن لا يقل عن(0.65)"،[3] "في حين يفضل بعض الباحثين أن يزيد معامل الثبات عن (0.70)، لأن معامل الاغتراب يكون فيه أقل من (0.50)، وبهذا تكون نسبة التباين المشترك أكثر من (0.50) من خلالها تفسير وجود علاقة حقيقية بين المتغيرين".[4]

---

[1] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص ص 339-340.

[2] - Holt,R.R, same reference, P 62.

[3] - Mehrens. W. A. & Lehmann. (1986). Measurement and evaluation in education psychological. Testing principles and application. New York; Hall international inc, P 159.

[4] - Lindquist, E.F.(1950).Statistical Analysis in Educational Research, Boston, Hougton Miffin, P 57.

ويمكن التحقق من ثبات المقاييس والاختبارات النفسية بطرائق أو مؤشرات عدة تختص كل منها بتقدير نوعية معينة من تباين الخطأ، والتي يتم على أساسها حساب معامل الثبات، وتختلف كل طريقة عن الأخرى تبعا لاختلاف مصدر الأخطاء العشوائية التي تعتمد بدورها على طبيعة خصائص السمة التي يقيسها الإختبار و أغراض استخدام نتائجه، وهذه الطرق هي:

1- إعادة الاختبار

"تقوم الفكرة الأساسية لهذه الطريقة على تطبيق الاختبار على مجموعة من الأفراد، ثم إعادة التطبيق عليهم أنفسهم وفي ظروف مماثلة بعد مضي مدة زمنية مناسبة، واستخراج معامل الارتباط بيرسون بين درجات التطبيقين"[1] أي تقدير إستقرار الأداء عبر الزمن، ولهذا يطلق على معامل الثبات المحسوب بهذه الطريقة بمعامل الاستقرار، لهذا يسمى أحيانا بثبات الاستقرار، "وتستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تستبعد تأثر النتيجة بعوامل التذكر أو التعلم أو التدريب، وأن لا تكون المدة الزمنية بين القياسين قصيرة أو طويلة، إذ تحدد هذه المدة عادة في ضوء طبيعة السمة وطبيعة العينة"،[2] ولهذا قد لا تتناسب هذه الطريقة مع اختبارات التحصيل، بقدر ملاءمتها لمقاييس الاتجاهات والميول. "كما يعيب على هذه الطريقة أيضا صعوبة توحيد ظروف التطبيقين، و تأثر درجاتها بالحالة الصحية العامة و الإنفعالية للمستجيب".[3]

إضافة إلى ذلك فإن الدرجات التي يحصل عليها الأفراد في التطبيق الثاني تكون أعلى بقليل من درجاتهم في التطبيق الأول، وذلك بسبب ألفة المستجيب بالاختبار وتذكره لإجابته في التطبيق الأول.

[1] - محمد شحاتة ربيع: نفس المرجع السابق، ص 71.

[2] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 166.

[3] - مروان عبد المجيد إبراهيم: نفس المرجع السابق، ص 87.

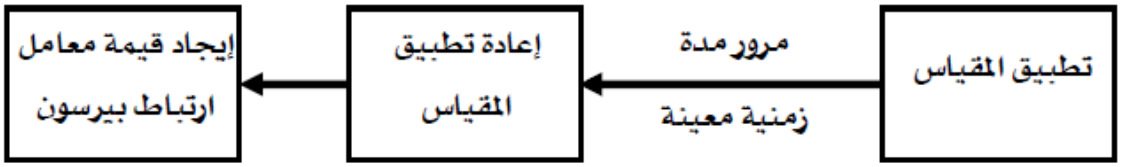

شكل رقم (05) يوضح معامل الإستقرار

2- الصور المتكافئة

"تقوم الفكرة الأساسية لهذه الطريقة على إعداد صورتين متكافئتين تماما للمقياس الذي نحسب ثباته، من حيث خصائص الفقرات وعددها وطبيعتها وسهولتها وصعوبتها، ولهما الخواص الإحصائية نفسها من حيث المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، ثم يطبق المقياس و صورته المكافئة على الأفراد أنفسهم ويحسب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجاتهما"،[1] ويطلق على معامل الثبات المحسوب بهذه الطريقة معامل التكافؤ في حالة تطبيق الصورتين المتكافئتين في الوقت نفسه أو بفاصل زمني قصير، وبمعامل الاستقرار والتكافؤ معا لما تكون المدة الزمنية بين التطبيقين أطول نسبيا، وتسمى في هذه الحالة بطريقة الصيغ المتعاقبة، "حيث يستخدم معامل التكافؤ عندما يكون الهدف من المقياس الإستقراء أو الإستنتاج وفي حالات العلاج النفسي والتقويم"[2]

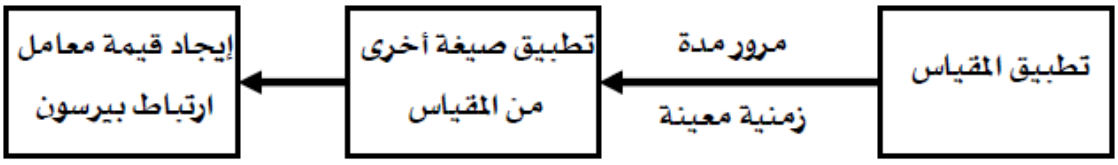

شكل رقم (06) يوضح معامل التكافؤ

أما معامل الإستقرار و التكافؤ فيستخدم عندما يراد قياس مفاهيم ذات نطاق أو محتوى واسع مثل الذكاء والميول والإتجاهات بمفردات مختلفة وشاملة للمحتوى المراد قياسه.

[1] - Ebel , R. L. (1972) . same referecne, P 412.

[2] - فؤاد أبو حطب وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 122.

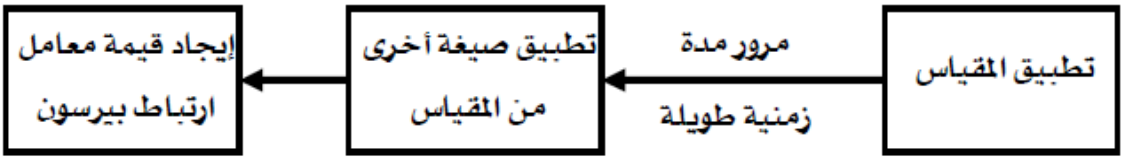

شكل رقم (07) يوضح معامل الإستقرار والتكافؤ

"ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة: صعوبة إعداد صورتين متكافئتين تماما، ومضاعفة الجهد والتكاليف في ذلك"،[1] "وأن عامل انتقال أثر التدريب والألفة بالمقياس يزيد كلما اقتربت الصورة من الأصل".[2] "ويمكن أن تناسب هذه الطريقة اختبارات التحصيل أكثر من مقاييس السمات والميول والاتجاهات وهي تستخدم كثيرا في اختبارات الاستعدادات والقدرات".[3]

3- التجزئة النصفية

يتم استخدام هذه الطريقة كبديل للطرق السابقة التي تتطلب تطبيق اختبار أو صيغ متكافئة منه مرتين بفواصل زمنية متباينة، لأنه في بعض الأحيان يصعب بناء صيغتين متكافئتين أو الحصول عليهما، أو قد يصعب تطبيق الإختبار مرتين، كالإختبار التحصيلي مثلا.

تقوم الفكرة الأساسية لهذه الطريقة على تطبيق صورة واحدة للاختبار في جلسة واحدة، فبعد تطبيق المقياس يقسم إلى جزأين متكافئتين وأفضل أساس لهذا التقسيم أن يحتوى القسم الأول على المفردات الفردية والثاني على المفردات الزوجية، ثم حساب معامـــل الإرتبـــاط (بيرسون) بين النصفين، ويسمى معامل الثبات المحسوب بهذه الطريقة بمعامل الاتساق الداخلي، وبذلك نقلل من العوامل المؤثرة في أداء الأفراد مثل الوقت والجهد والتعب والملل، وتمتاز هذه الطريقة بتوحيد ظروف تطبيق الاختبار ولكنها تعطي تقدير لمعامل ثبات نصف الاختبار، ولتقدير ما سيكون عليه ثبات الاختبار كاملا فإننا

[1] - بدر محمد الأنصاري: نفس المرجع السابق، ص 126.
[2] - محمد شحاتة ربيع: نفس المرجع السابق، ص 73.
[3] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص 149.

نستخدم معادلة سبيرمان و براون Spearman & Brown، التي تعتمد على إمكانية التنبؤ بقيمة معامل الثبات إذا علم معامل ثبات نصف الإختبار، الذي يحسب إحصائيا بقسمة معامل الثبات النصفي بعد مضاعفته على نفسه مضافا إلى الواحد.

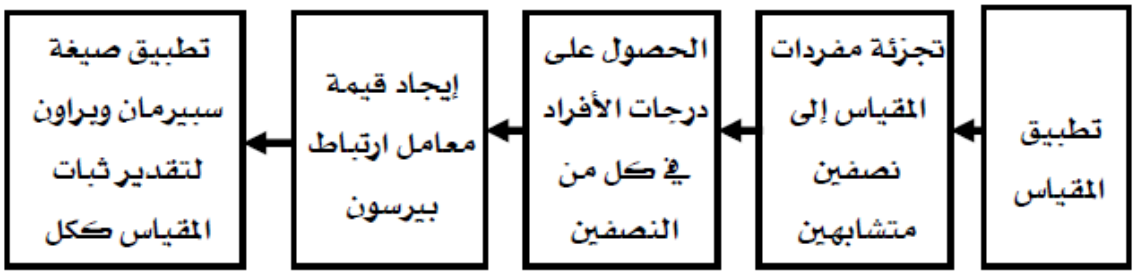

شكل رقم (08) يوضح معامل الإتساق الداخلي

"و تفترض هذه المعادلة التصحيحية تساوي تباين نصفي المقياس، لكن نادرا ما يتساويان تماما، مما يؤثر على قيمة الثبات الكلي للإختبار"،[1] ولهذا هناك معادلات أخرى تستخدم لحساب الثبات بهذه الطريقة من دون الحاجة إلى حساب معامل الارتباط بين النصفين منها :

أ – معادلة "رولون Rulon":

"حيث يرى أن السبب في تباين درجات الأفراد على المقياس يرجع إلى تباين قدرات هؤلاء الأفراد واختلاف مستوياتهم الحقيقية فيما يتعلق بالسمة المقاسة، وإلى وجود أخطاء القياس العادية".[2]

تعتمد هذه المعادلة على تباين الفرق بين درجات النصفين (Sd^2) والتبـــاين الكلـــي (St^2)، حيث نقوم بقسمة تباين الفرق على التباين الكلي للإختبار، ثم ننقص الحاصل من الواحد الصحيح. وبما أن الثبات هنا يحسب كاملا، فلا حاجة لاستخدام معادلة ثانية لتصحيح الطول، ويرجع ذلك إلى حقيقة

[1] - محمد شحاتة ربيع: نفس المرجع السابق، ص 73.

[2] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 169.

أن الفرق بين درجتي الفرد على نصفي الإختبار عبارة عن مجموع تباين الخطأ في النصفين معا، وليس في نصف واحد فقط، ولهذا الفروق بين النصفين خاصة بالاختبار كله.

ب- معادلة "جتمان-فلانجان Guttman-Flanagan"

"حيث يرى أنه يمكن إهمال شرط تساوي التباين بين نصفي الإختبار الذي تعتمد عليه معادلة سبيرمان-براون"،[1] و تعتمد هذه المعادلة على تباين نصفي الاختبار والتباين الكلي له، حيث نقوم بجمع تباين النصفين وقسمته على التباين الكلي للإختبار، ثم ننقص الحاصل من الواحد الصحيح، ونضرب الناتج الكلي في إثنين، "ويؤدي استخدام معادلة فلانجان أيضا إلى تقدير ثبات الإختبار كاملا دون الحاجة لاستخدام معادلة أخرى لتصحيح الطول".[2]

ج - معادلة "هورست Horst"

"حيث تستخدم عندما يواجه الباحث صعوبة تقسيم الاختبار إلى نصفين متكافئين تماما، وتعتمد على نسبة الفقرات الفردية ونسبة الفقرات الزوجية إلى عدد فقرات الاختبار كله"[3]

وتعد معادلة تصحيحية مادامت تعتمد على حساب الإرتباط بين جزئي الإختبار غير المتساويين للوصول إلى الإرتباط الكلي.

د- معادلة جلكسون Gulliksen

"تمتار معادلة جلكسون عن معادلة سبيرمان-براون بأنها تصلح لحساب معامل ثبات اختبار السرعة (الإختبارات الموقوتة)، التي يحدد فيها الزمن بحيث لا يستطيع أي مفحوص أن يجيب عن كل

[1] - محمد شحاتة ربيع: نفس المرجع السابق، ص 74.

[2] - صفوت فرج: القياس النفسي، ط6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (2007)، ص 323.

[3] - محمد عبد السلام أحمد: القياس النفسي والتربوي، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (1960)، ص 238.

الفقرات"،[1] إذ أن عامل الزمن له أثره في معامل الثبات، ويحسب هذا الأخير بقسمة متوسط عدد الفقرات التي تركها الأفراد (أي لم يسمح لهم الوقت بمحاول الإجابة عنها) على تباين عدد الفقرات التي أجاب عنها الأفراد إجابة خاطئة، ثم ننقص الناتج الكلي من معامل الثبات المحسوب بطريقة سبيرمان-براون (قبل تصحيح أثر السرعة).

كما أن هناك عدة معادلات أخرى انطلقت من مبدأ معادلة سيرمان-براون، ونذكر منها معادلة موزير Mosier، ومعادلة رولسن.

4- تحليل التباين

تعد طريقة تحليل التباين من الطرق الشائعة في حساب معامل ثبات مقاييس الشخصية والاتجاهات، ويمثل معامل الثبات في هذه الطريقة معامل التجانس بين الفقرات.

"وتقوم الفكرة الأساسية لهذه الطريقة على مدى ارتباط الوحدات أو البنود مع بعضها البعض داخل الإختبار، وكذلك ارتباط كل وحدة أو بند مع الإختبار ككل"[2] "فالثبات هنا هو اتساق الأداء من بند إلى آخر في الإختبار، وهذا المفهوم قريب من مفهوم الإتساق الداخلي ولكن تحليل اتساق بنود الإختبار يتأثر بالحدود الزمنية للإجراء".[3]

"إن تقسيم الإختبار إلى نصفين إجراء مفتعل، إذ أن الإختبار على قدر ما يحوي من الفقرات تكون هناك طرقا لتقسيمه، كما أن حساب معامل الثبات من أحد قسمي الإختبار أو من القسمين معا فيه تجاهل لكثير من البيانات عن كل الفقرات التي يشملها الإختبار".[4]

[1] - محمد عبد السلام أحمد: نفس المرجع السابق، ص 240.
[2] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 170.
[3] - بدر محمد الأنصاري: نفس المرجع السابق، ص 127.
[4] - محمد عبد السلام أحمد: نفس المرجع السابق، ص 239.

ولهذا جاء هذا المعامل لتلافي ومعالجة أوجه القصور في معامل الاتساق الداخلي التي تتعلق بكيفية تجزئة المقياس، واختلاف قيمة معامل الثبات التقديرية تبعا لاختلاف طريقة التجزئة. حيث إن هذا المعامل عبارة عن قيمة تقديرية لمتوسط معاملات الارتباط بين كل من نصفي المقياس لجميع طرق التجزئة الممكنة ودون أن نقوم بهذه التجزئة فعلا.

وقد تمكن الباحثون في هذا المجال من بناء معادلات تعتمد على تحليل التباين في إيجاد معامل الثبات، ومن أكثرها استخداما وشيوعا هي:

أ- معادلة "كيودر-ريتشاردسون Kuder-Richardson"

"تعتمد فكرة المعادلة على تقسيم المقياس إلى مقاييس جزئية بعدد فقراته، وتستخدم في حالة كون المقياس من نوع مقاييس القوة (غير الموقوتة) وليس مقاييس السرعة، كما يجب التثبت من أن جميع المستجيبين قد أجابوا على جميع فقرات المقياس"،[1] ولها صيغتين:

الصيغة (KR20): وهي الصيغة الأكثر استخداما وشيوعا، ويشترط لاستخدامها أن تقيس جميع العبارات سمة واحدة، والمفردات ثنائية الدرجة (تكون الإجابة عن الفقرة: نعم-لا أو صح-خطأ).

الصيغة (KR21): تستخدم المعادلة عندما تكون الإجابة عن الفقرة متدرجة، وتستند هذه الصيغة على افتراض تساوي الفقرات جميعها في صعوبتها، وبما أن هذا لا يتحقق عمليا في أغلب الأحيان، فهي قليلة الاستخدام لأنها لا تعطي تقديرا دقيقا لمعامل الثبات.

ونظرا لصعوبة توفر شروط الصيغة (21) كان استخدام الصيغة (20) أكثر انتشارا، حيث يتطلب استخدامها إيجاد المتوسط والإنحراف المعياري للدرجات الكلية فقط، وهو ما جعلها أكثر ملاءمة للقياس التربوي واختبارات التحصيل.

[1] - Guilford, J. P. (1954). Psychometric methods . N. Y. McGraw, Hill, P 383.

ثم جاء بعد معادلة "كودر ريتشاردسون" عدة معادلات للتعديل على الصيغتين 20 و 21 لمعالجة جوانب النقص فيهما، وتجاوز بعض الشروط التي لا يمكن أن تتحقق في غالب الأحيان، وإيجاد صيغة واحدة مهما كان عدد أوزان تدرج المقياس، ثنائية كانت أو متعددة، ونذكر منها: معادلة تيكر Tuker، معادلة دريسيل Dressel ومعادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach؛ وسنتطرق لهذه الأخيرة بنوع من التفصيل لانتشارها الواسع من جهة، ولاعتمادنا عليها في بحثنا الحالي من جهة أخرى.

ب- معامل "ألفا كرونباخ Cronbach Alpha"

نظرا لكون معامل التجانس يقتصر استخدامه على المفردات ثنائية الدرجة، فقد اقترح كرونباخ منذ عام 1951 معادلة تطورت بعد ذلك على يد كايزر و ميشيل Kaiser & Michael عام 1975 أطلق عليها معامل ألفا، وهي تعميم لصيغة K-R20 عندما تشتمل الإختبارات على مفردات متعددة الدرجات، أين يستجيب الفرد لعبارات المقاييس على ميزان ثلاثي أو خماسي التدرج، "وتعطي الحد الأدنى للقيمة التقديرية لمعامل ثبات درجات الإختبار، وهي أنسب طريقة في البحوث المسحية كالاستبيانات أو مقاييس الاتجاهات ومقاييس الشخصية وفي حالة الاختبارات التحصيلية".[1] "حيث تعتمد فكرة هذه المعادلة على تقسيم المقياس على عدد من الأجزاء يساوي عدد فقراته بحيث تشكل كل فقرة مقياسا فرعيا، وحساب الارتباطات بين درجات المقياس الكلي والمقاييس الفرعية"،[2] حيث نقوم بحساب قيمة تباين كل مفردة ثم التباين الكلي لكل بعد ثم تباين الاختبار ككل، وبعد ذلك إيجاد علاقة كل مفردة بالبعد ثم علاقة كل بعد بالدرجة الكلية وعلاقة كل مفردة بالدرجة الكلية، "ويمثل معامل ألفا (α) المتوسط الكلي للمعاملات الناتجة عن تجزئة الاختبار إلى أجزاء بطرق مختلفة".[3]

[1] - موسى النبهان: نفس المرجع السابق، ص 244.

[2] - أحمد سليمان عودة: نفس المرجع السابق، ص 354.

[3] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص ص 172-173.

ويعطي معامل ألفا الحد الأدنى للقيمة التقديرية لمعامل ثبات درجات الاختبارات، أي أن قيمة معامل الثبات بعامة لا تقل عن قيمة معامل ألفا، فإذا كانت قيمة معامل ألفا مرتفعة، فإن هذا يدل بالفعل على ثبات درجات الاختبار، أما إذا كانت منخفضة فربما يدل ذلك على أن الثبات يمكن أن تكون قيمته أكبر من ذلك باستخدام طرق أخرى.

وقد وجد كرونباخ أن هذا المعامل يعد مؤشرا للتكافؤ أي يعطى قيما تقديرية جيدة لمعامل التكافؤ، إلى جانب الاتساق الداخلي أو التجانس،"ومن الملاحظ أن معامل ألفا ومعامل التجانس لكيودر-ريتشاردسون يتأثران بطول الإختبار أي عدد مفرداته ومدى تجانس هذه المفردات".[1]

"وتعتبر معادلة قتمان-فلانجان أبسط الصيغ التي يمكن اشتقاقها من معامل ألفا كرونباخ كما أنها أسهلها استخداما، وهي هنا أكثر المعادلات قبولا ودقة في حالة التجزئة إلى نصفين متوازيين، متفقة في مزاياها هذه مع مزايا رولون التي تؤدي إلى نتائج متقاربة جدا".[2]

ج- معادلة هويت Hoyt

وتعد هذه المعادلة مناسبة في حساب ثبات المقاييس النفسية، حيث تفترض طريقة هويت أن درجة الفرد على المقياس قد تقسم إلى أربعة عوامل:

فهناك عوامل تتعلق بكل الفقرات عند كل الأفراد، وعوامل تتعلق بالفقرة، وعوامل تتعلق بالفرد، وعامل الخطأ. ويمكن إيجاد معامل الثبات في هذه الحالة بحساب خطأ التباين وقسمته على التباين بين الأفراد، ثم ننقص الناتج الكلي من الواحد الصحيح، ويؤشر معامل الثبات: التجانس الداخلي للاختبار.

"ويجب ألا يفوتنا أن نذكر بأن هناك طرقا أخرى لقياس معامل الثبات في حالة ما إذا كانت الإجابة متعددة وليست ثنائية، و تعتمد على أساليب إحصائية متقدمة مثل التحليل العاملي الذي يقوم

[1] - صلاح الدين علام: نفس المرجع السابق، ص 166.

[2] - بدر محمد الأنصاري: نفس المرجع السابق، ص 129.

على تحديد أقل عدد من العوامل أو التكوينات الفرضية التي تفسر معاملات الإرتباط بين مفردات الإختبار، وتصنيفها في مجموعات متجانسة تقيس كل واحدة منها سمة معينة، فإذا تم إيجاد عامل مشترك يجمع هته المفردات فإن هذا يعني أن مفردات الإختبار متجانسة فيما تقيسه".[1]

وأيا كانت الطريقة المستخدمة في حساب الثبات فهي قيم تقديرية نسبية يؤثر عليها أخطاء عشوائية وعوامل أخرى يجب مراعاتها عند تصميم وبناء أدوات القياس وكذلك عند تفسير نتائجها.

العلاقة بين الصدق والثبات:

يرتبط مفهوم الصدق بمفهوم الثبات ارتباطا وثيقا، فكلاهما وجهان لشيء واحد هو مدى صلاحية ذلك الاختبار في أن يقيس ما وضع لقياسه وفي إعطائه نتائج متماثلة، حيث أن الثبات يبحث في مدى اتساق مفردات الإختبار، بينما الصدق يتعلق بالغرض الذي بني من أجله هذا الاختبار، لذا ينبغي في الاختبار أن يكون صادقاً وثابتاً في آن واحد، فالعلاقة بينهما يفترض أن تكون إرتباطية عالية.

إذا نظرنا إلى مفهوم الصدق الذاتي (قيمة مؤشر الثبات تعد الحد الأعلى لقيمة معامل الصدق) فإن الاختبار الثابت–أي إذا كان معامل ثباته عاليا– هو اختبار أيضا عالي الصدق من الناحية النظرية، ولكن قد يكون غير ذلك تماما من الناحية العملية التطبيقية، لأن تفسير الدرجة المستخرجة من اختبار غير ثابت سيكون بالتأكيد تفسيرا خاطئا. أما الاختبار الصادق فلابد وأن يكون اختبار ثابت من الناحية النظرية والتطبيقية، فلهذا فإن كل اختبار صادق فهو ثابت.

كما أن معامل الاتساق الداخلي أو معامل التجانس للاختبار يقدم دليلا آخر على صدق التكوين، فزيادة على كونه إحدى طرق حساب الثبات، فهو أيضا طريقة للتأكد من صدق الإختبار التكويني، أين تعتبر الدرجة الكلية كمحك، وتحسب الإرتباطات بينها وبين المكونات الفرعية للإختبار.

[1] - صلاح الدين علام: نفس المرجع السابق، ص 167.

وفي الأخير نشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في صدق الاختبار وثباته منها تلك العوامل المتعلقة بالاختبار نفسه من حيث سهولة فقراته أو صعوبتها، طول الاختبار أو قصره، وعوامل متعلقة بالمفحوص نفسه كظروفه الصحية، و عوامل تتعلق بإجراءات تطبيق وتصحيح الاختبار مثل العوامل الفيزيقية كالحرارة والضجيج، والوقت المخصص للإجابة، بالإضافة إلى تجانس العينة وحجمها، كما تختلف معاملات الصدق والثبات باختلاف الطرق و المعادلات المستخدمة في حسابها. وبالرغم أن الصدق والثبات خاصيتين نسبيتين، إلا أنهما يمثلان أهم الخصائص السيكومترية لأدوات القياس النفسية.

كما اقترح " جاكسون Jackson " خاصية سيكومترية للمقاييس النفسية لا تقل أهمية عن خاصية الثبات، وهي مؤشر حساسية المقياس، "الذي يؤشر قدرة المقياس على قياس العلاقة بين السمة المراد قياسها والأداء عليها، إذ قد يتوفر في المقياس النفسي الصدق والثبات لكنه لا يكون حساسا في قياس العلاقة بين الخاصية والأداء".[1] "حيث يعتمد معامل الحساسية على قيم تحليل التباين بين الأفراد، وتباين الخطأ، ثم اختبار و تفسير قيمته في ضوء مستويات الدلالة الإحصائية للتوزيع الطبيعي".[2]

[1] - Neill, J.A & Jackson, D.N. (1970). An Evaluation of Item Selection Strategies in personality scale construction. Educational Psychological Measurement. Vol. 30, No.3, P 647.

[2] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 173.

الفصل الثاني: قياس الإتجاهات

تعريـــف الإتجـــاه ومفهـــومه

مكونـــات الإتجـــاه ومصـــادره

مراحـــل تكوين الإتجـــاه والنظريـــات المفسرة له

خصـــائص الإتجـــاهات ووظـــائفها

تصنيـــف الإتجـــاهات وتعديـــلها

قيـــاس الإتجـــاهات وأســـاليب تقديـــرها

طريـــقة بوجـــارديس

طريـــقة ثرستـــون

طريـــقة ليـــكرت

طريـــقة جتمـــان

طريـــقة تمـــايز معاني المفاهيم

تمهيـــد:

سنتطرق في هذا القسم إلى الجزء الثاني من الإطار النظري للبحث، المتمثل في قياس الإتجاهات، حيث يرى الكثير من المهتمين في مجال علم النفس عامة و علم النفس الإجتماعي على وجه الخصوص أن موضوع الإتجاهات هو محور علم النفس والدراسات السلوكية مهما تعددت فروعها وأنواعها، وذلك للصلة المتميزة بين الاتجاهات وسلوك الفرد في مواقف حياته اليومية، مما جعل دراسة الاتجاهات تحتل أهمية أكاديمية وتطبيقية كبيرة في الآونة الأخيرة.

أولا: تعريف الإتجاه ومفهومه

هناك العديد من التعريفات التي تتناول مفهوم و معنى الإتجاه، لعل أبرزها تعريف "جوردون آلبورت Gordon Allport 1954" حيث يرى أن "الإتجاه هو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تنظم أو تتكون خلال التجربة والخبرة التي تسبب تأثيرا موجها أو ديناميا على استجابات الفرد لكل الموضوعات والمواقف التي ترتبط بهذا الاتجاه".[1]

ويعرفه أحمد عزت راجح (1965) بأنه: استعداد دافع مكتسب وثابت نسبيا يميل بالفرد إلى موضوعات معينة فيجعل يقبل عليها أو يميل عنها، فيجعلها يرفضها، وقد تكون هذه الموضوعات: أشياء كالميل إلى كتاب معين، حب شخص معين أو كره آخر، أفكار ومبادئ ونظم اجتماعية مختلفة.

وهناك عدة مفاهيم ترتبط بمفهوم الإتجاه، عادة ما يحدث خلط بينها، لأنها تقترب كثيرا في المعنى، ونذكر منها: الميول، القيم، الإستعدادات، الآراء، المعتقدات، الدوافع، العادات، الروح المعنوية، والعواطف، فالميول مثلا أو الإهتمامات هي مشاعر ذاتية تتعلق بما تحبه وتفضله، بينما الإتجاه بما تعتقده

[1] - صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي، (2000)، ص 514.

نحو الشيء أو ضده. و كذلك القيم، فالقيم أكثر شمولا واستقرارا، وهي ذات مرجع اجتماعي، بينما الإتجاه أكثر تحديدا ودقة، وتغييرا نسبيا.

ثانيا: مكونات الإتجاه ومصادره

للاتجاه ثلاث مكونات رئيسة هي: المكون الانفعالي (الوجداني) ونعني به النواحي العاطفية والوجدانية التي تتعلق بموضوع الاتجاه "الشيء" وتضفي عليه طابع الدفع والتحرك، بمعنى هل أن هذا الشيء يجعل الفرد مسرورا أم لا، أي تجعل الموضوع محبوبا أم مكروها. أما المكون المعرفي يشير إلى مجموعة من الحقائق والأفكار والمعتقدات الإدراكية المختلفة التي تتعلق بموضوع الاتجاه، بغض النظر عن الصواب والخطأ فيها، والتي على أساسها يتحدد موقفه، "أي أن هناك جانبا عقليا معرفيا وراء تكوين الاتجاهات".[1] بينما المكون السلوكي يتضمن جميع الاستعدادات السلوكية المرتبطة بالاتجاه وهو الاستجابة العملية نحو موضوع الاتجاه، فيستجيب الفرد مع ما يتناسب إدراكه وانفعاله. ونشير هنا إلى أن "الإتجاه يتصف بالاتساق النسبي بين مكوناته الثلاثة (الانفعالية، المعرفية، السلوكية) والتكامل بينها".[2]

إن اتجاهات الفرد يتم اكتسابها وتعديلها من خلال أربعة مصادر أساسية وهي: التعرض للمعلومات التي من خلالها يتشكل المكون الإدراكي للاتجاه، كوسائل الإعلام. عضوية الجماعة (الجماعات المرجعية) كأعضاء الأسرة و زملاء العمل وأصدقاء النادي. البيئة، من خلال العوامل الثقافية والدينية والتاريخية والسياسية، كالريف والمدينة، والبيئة الإسلامية العربية والمسيحية الغربية. إشباع الرغبات، من خلال المنظمة ينتمي إليها، كاتجاه الطالب نحو الجامعة، واتجاه العامل نحو الشركة.

[1] - Hewston , M . & et al (1989) . Introduction of social psychology , European prespective . Basil . Black Well , London, P 143.

[2] - عبد الرحمن عيسوي: القياس والتجريب في علم النفس والتربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (1985)، ص 10.

ثالثا: مراحل تكوين الإتجاه والنظريات المفسرة له

يمر الاتجاه أثناء تكوينه بثلاث مراحل أساسية هي: "المرحلة الإدراكية المعرفية التي يدرك الفرد فيها مثيرات البيئة ويتصرف بموجبها، فتكسبه خبرات ومعلومات تكون بمثابة إطار معرفي له"،[1] ومرحلة تبلور الاتجاه التي تمتاز بنمو الميل نحو شيء ما، أي بمعنى أنه يصبح هناك تخصص في الاتجاه نحو أشياء محددة نوعا ما، وأخيرا مرحلة ثبات الاتجاه واستقراره.

كما ساهم في تفسير الإتجاهات العديد من النظريات المتعلقة بدراسة السلوك الإنساني مثل: نظريات التعلم التي ترى أن الإتجاهات استجابة مكتسبة، ونظريات القيمة المتوقعة التي ترى أن الإتجاهات يصاحبها هيكل إدراكي وهو الذي يعطيها صفة الإيجابية أو السلبية من خلال الوظائف التي تؤديها الإتجاهات، ونظرية التوازن التي تنظر أيضا إلى الإتجاهات من خلال بعدين أساسيين هما التقييم الإيجابي والسلبي، ونظرية التنافر في المعرفة التي ترى أن الإتجاهات منفصلة عن الإعتقادات.

رابعا: خصائص الإتجاهات ووظائفها

الإتجاه مفهوم افتراضي يمكن الاستدلال عليه من خلال السلوك الدال عليه، والاتجاهات تتميز بمجموعة من الخصائص، "فهي مكتسبة عن طريق التنشئة الاجتماعية وليست وراثية"،[2] يتم اكتسابها من خلال تكرارها في خبرة الفرد وحياته، وهي ذات ثبات واستمرار نسبي، و الاتجاهات استعداد عقلي، كما أنها قابلة للقياس والتقويم بأدوات وأساليب مختلفة، و الاتجاه النفسي يعبر عن مشاعر ذاتية أكثر مما يعبر عن مشاعر موضوعية، وقد يكون الاتجاه إما إيجابيا أو سلبيا أو محايدا.

[1] - سعد عبد الرحمن: القياس النفسي، الكويت: مكتبة الفلاح، (1998)، ص 493.

[2] - حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، القاهرة: عالم الكتب، (1984)، ص 138.

و يمكن تحديد بعض الوظائف العامة للاتجاه التي حددها "كاتز Katz" بأربع وظائف هي: الوظيفة المنفعية (التكيفية) وهي وظيفة تساعد الفرد على تحقيق هدف معين، حيث نجد الفرد يميل إلى التأقلم مع الظروف المحيطة به. وظيفة التعبير عن القيم، والتي تحدد نمط تفاعل الفرد مع بيئته، من خلال التعبير عن القيم الذاتية الخاصة به. الوظيفة المعرفية، فالاتجاهات تقوم بتزويدنا بمجموعة من المعلومات كي نستجيب إلى المثيرات، حيث أننا لا نحتاج إلى معرفة كل شيء عن الموضوع حتى نستجيب إليه. الوظيفة الدفاعية، فالاتجاهات تقوم بوظيفة حماية الذات، فعندما يحتفظ الفرد باتجاه معين ويتمسك به فإنه يحاول في سلوكه هذا الدفاع عن نفسه وكيانه.

خامسا: تصنيف الإتجاهات وتعديلها

تصنف الاتجاهات إلى عدة أنواع وتقسيمات، فمن حيث الشدة هناك الاتجاه القوي والاتجاه الضعيف، وباختلاف الشيء موضوع الإتجاه نميز إتجاه موجب وآخر سالب، ومن ناحية الشعور بالحرج في إظهار الإتجاه، هناك اتجاه علني واتجاه سري، أما من حيث اشتراك موضوع الإتجاه بين الأفراد فنجد الإتجاه الفردي والاتجاه الجماعي. ويمكن تصنيفه أيضا إلى اتجاه عام واتجاه نوعي حسب أجزاء الموضوع المدرك، كلها أو بعضا.

و بالرغم من اتصاف الإتجاهات بالثبات والاستقرار النسبي، فهي تتغير تغيرا ديناميكا، كما أنه من الممكن تعديلها أو تغييرها تحت ظروف معينة، أو تغييرها عن طريق مكوناتها، ويبدو أن تعديل الاتجاهات التي تتميز بالشدة، والمكتسبة منذ المراحل المبكرة من حياة الإنسان، والتي ترتبط بقيم الفرد، يعد أمرا صعبا للغاية، وقد تكون عملية تعديل الجوانب المعرفية في الاتجاهات أقل صعوبة من تعديل الجوانب الوجدانية حيث تستقر نسبيا مع مرور الزمن إلى أن تصبح من بين المكونات الأساسية لشخصية الفرد أو الجماعة.

سادسا: قياس الإتجاهات و أساليب تقديرها

إن أي شيء موجود يكون موجودا بمقدار، ولمعرفة هذا الشيء بصورة شاملة، ينبغي معرفة كميته بالإضافة إلى نوعيته، وحتى نتوصل إلى مقدار هذا الشيء لابد من إجراء عملية القياس المناسبة، فالقياس إذن هو عملية يتم من خلالها التعبير عن الأشياء والحوادث بأعداد وفقا لقواعد وشروط محددة، وعليه فعملية القياس عملية منظمة، تبدأ بتحديد السمة، ومن ثم الاستدلال عليها من خلال سلوك أو مؤشرات دالة عليها، وقابلة للقياس، ثم يعبر عن هذا السلوك أو المؤشرات كميا، ونحن عند ذلك لا نقيس الشيء ذاته، وإنما نقيس السمة في ذلك الشيء، أو السلوك الدال عليها، وذات علاقة بها.

"والسمات التي يتم التعامل معها في القياس النفسي والتربوي متفاوتة في ثباتها ودرجة تعقيدها، وأغلبها سمات مجردة، وهذه السمات تتعلق بجانبين أساسيين متكاملين، الأول يتعلق بالجوانب المعرفية، ويتعامل على الأغلب مع التحصيل بصفة رئيسة، وهذا يشار إليه عادة بالقياس التربوي، والثاني يتعلق بالجوانب الانفعالية (الوجدانية)، ويتعامل مع القيم والميول والاتجاهات، وهذا ما يشار إليه عادة بالقياس النفسي، وتعد السمات الوجدانية أقل ثباتا من سمة التحصيل، وبقياسنا لهذه السمات، يتم الكشف عن الفروق في درجة امتلاك السمة، سواء أكانت هذه الفروق بين الأفراد، أم في الفرد ذاته، مما يسهل على المهتمين بهذا المجال فهم السلوك الإنساني من جهة، واتخاذ القرار المناسب من جهة أخرى".[1]

وعليه فإن الباحث في قياس الاتجاهات لابد أن يأخذ عدة اعتبارات في بناء أدواته، فعملية قياس الاتجاه النفسي ليست في عمومية الذكاء أو القدرات، بل هي أقرب إلى النوعية والخصوصية، مثل مقاييس الشخصية، ومن ثم فان إعداد المقياس يتطلب الاعتماد على خصائص الجماعة وأن يتم إعداد الفقرات التي تتصل بموضوع الاتجاه من واقع أفراد الجماعة، و أن يقيس بعدا وحدا. كما أن الاتجاه

[1] - Crocker. L., & Algina, J. (1986). Introduction to classical and modern test theory. New York: Holt, Rinehart, and Winston, In. P199.

النفسي تتغير درجاته من لحظة إلى أخرى وعليه لا يمكن تفسير معامل ثبات الإختبار عن طريق معامل الإستقرار (إعادة الإختبار)، وهنا لابد أن نلجأ إلى مفهوم آخر من مفاهيم الثبات وهو مفهوم التجانس الداخلي (معامل ألفا كرونباخ). أما فيما يتعلق بصدق مقياس الإتجاه فقد يلجأ الباحث إلى عرض فقرات المقياس على لجنة من الخبراء والمتخصصين ليحكموا على مدى علاقة كل فقرة من فقرات المقياس بموضوع الاتجاه (الصدق الظاهري)، أو استخدام المجموعات المحكية الطرفية للتحقق من قدرة المقياس على التمييز بين طرفي الاتجاه (الصدق التمييزي).[1]

ولقياس الاتجاهات لا بد من بناء أدوات لتقديرها والتعبير عنها كميا، وفقا لقواعد وشروط محددة، والعملية التي يتم من خلالها تطوير قواعد منظمة، لقياس الكميات الملاحظة تسمى عملية التدريج، ولقد حدد "تورقرسون Torgerson 1958 " ثلاثة أنماط أو طرق للتدريج هي:

طرق تتمركز حول الفرد، طرق تتمركز حول المثير، وطرق تتمركز حول الاستجابة.وهنا يمكن تمييز أربع أساليب لتقدير الإتجاهات، تتمثل في أسلوب الملاحظة التي تعتمد على ملاحظة ومراقبة السلوك الحركي للفرد نحو موضوعات مختلفة، وهي تتطلب وقتا طويلا وتستدعي تكرار الملاحظة في ظروف مختلفة. أسلوب المقابلة التي يلتقي فيها كل من الباحث والمستجيب وجها لوجه، وبالتالي تتيح للباحث الحصول على أكبر قدر من المعلومات بتفاصيل دقيقة وواضحة لكنها تحتاج وقت طويل أيضا. والأسلوب الثالث هو أسلوب الأداء، أي ملاحظة الفرد أثناء سلوكه العملي أو أداء عمل معين في موقف طبيعي أو تجريبي معد لذلك. أما الأسلوب الرابع فهو أسلوب التقرير الذاتي حيث يقوم الباحث بتقديم مجموعة من الفقرات ذات العلاقة بالاتجاه المراد قياسه، ويطلب من المستجيب أن يحدد إجابته

[1] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص ص 439،446.

عليها من خلال وجهة نظره أو معرفته بالموضوع، حيث تستند هذه الطريقة إلى الأساس النظري الذي مفاده أن الفرد أقدر على فهم نفسه والتعبير عنها.

وتمتاز مقاييس التقرير الذاتي بأنها توفر الوقت والكلفة ويمكن تقنينها على عينات كبيرة، فضلا عن سهولة إعدادها واستخدامها وإمكانية قياسها لشدة الاتجاه ومداه، وهي ذات قيمة عالية في تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية تخضع للتحليل الإحصائي. حيث يعد "ثرستون Thurston" أول من استخدم أسلوب التقرير الذاتي، ثم شاع استخدامه وانتشر بأنواعه المتعددة وطرائقه المختلفة، لكونه يتصف بسهولة الإعداد، والاعتماد عليه من ناحية الصدق والثبات.

و من طرائق أسلوب التقرير الذاتي المستخدمة في قياس الاتجاهات ما يأتي:

أولا: طريقة بوجاردس Bogardus

ظهرت طريقة بوجاردس عام (1925) لقياس البعد الاجتماعي أو المسافة الاجتماعية بين الجماعات القومية أو العنصرية، ويحتوي المقياس على وحدات أو عبارات تمثل بعض مواقف الحياة الحقيقية للتعبير عن مدى البعد أو المسافة الاجتماعية لقياس تسامح الفرد أو تعصبه، تقبله أو نفوره، قربه أو بعده بالنسبة لجماعة عنصرية أو شعب معين، وتتكون عادة من سبع عبارات يجيب المفحوص عليها وفقا لمقياس متدرج من سبع نقاط، إذ تمثل الدرجة (1) أقصى درجات التقبل، وتمثل الدرجة (7) أقصى درجات الرفض، وفيما يلي نموذج لمقياس البعد الاجتماعي لبوجارديس:

جدول رقم (01) يمثل نموذج لمقياس البعد الإجتماعي لبوجارديس

أحب أن :

أتزوج منهم	أصادقهم	أجاورهم في السكن	أزاملهم في العمل	أقبلهم كمواطنين في بلدي	أقبلهم كزائرين في بلدي	أستبعدهم عن بلدي
1	2	3	4	5	6	7

وهكذا نجد أن "الاستجابات السبع تمثل مسطرة متدرجة للقرب أو البعد الاجتماعي، فالاستجابة الأولى (الزواج) تمثل أعلى درجات القرب (الاتجاه الموجب) والاستجابة السابعة تمثل أقصى درجات البعد (الاتجاه السالب)".[1] ولكن قد يؤخذ على هذا النوع من المقاييس صعوبة التعليمات التي قد لا تساعد المفحوص على الاستجابة بصورة مبسطة، ولذلك يلاحظ أن معظم الاستجابات تأتى في المنطقة المتوسطة من هذه التقسيمات السبع، وبمعنى آخر نجد أن معظم الاستجابات تجمعت عند الرقم (4)، ويلاحظ في هذا النوع من المقاييس عدم تساوي الوحدات، أي أن المسافة بين الرقم (4) والرقم (5) لا تساوي المسافة بين الرقم (5) والرقم (6)، "وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم مقياس التباعد الاجتماعي في أكثر من دراسة وثبتت قدرته وفاعليته، وعاد "بوجاردس" وقام بعدة تعديلات في هذا المقياس بهدف تبسيط التعليمات وضبط عملية حساب الدرجات".[2]

ثانيا: طريقة ثرستون Thurston

قام "ثرستون" عام (1929) بتصميم مقياسا لقياس اتجاهات الأفراد نحو موضوع ما، وبدأت محاولته بأن طلب من الأفراد المفحوصين بأن يقارنوا عبارات مقياس الاتجاه على هيئة صورتين، ثم يقرر الفرد أي الفقرتين أكثر إيجابية أو أكثر سلبية في التعبير عن الاتجاه، وعرفت هذه الطريقة فيما بعد ب"طريقة المقارنة الزوجية"، وما يعاب على هذه الطريقة بأنها صعبة التطبيق، لاسيما إذا أصبح عدد الفقرات كبيرا، "وعليه وضع "ثرستون" طريقة أخرى تستهلك جهدا من المفحوص أقل من طريقة المقارنة الزوجية وهي طريقة الفواصل المتساوية البعد".[3]

[1] - حامد عبد السلام زهران: نفس المرجع السابق، ص 146.

[2] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص 448.

[3] - Anastasi , A & Urbina , same reference, P547.

حيث يقوم بجمع عدد كبير من الفقرات التي يفترض أنها تقيس الاتجاه المطلوب قياسه، وتعرض على المحكمين بعد أن تكتب كل فقرة على بطاقة مستقلة، وتوضح التعليمات لهم وتكون الإجابة عنها مكونة من أحدى عشرة درجة، تبدأ من الاتفاق الكامل وتنتهي بالرفض الكامل مرورا بفئة متوسطة محايدة. ويطلب من الحكام قراءة كل فقرة بدقة، ثم تصنيفها في إحدى هذه الفئات الإحدى عشرة، بحيث تكون الفئة رقم (1) تضم كل الفقرات المقبولة جدا (اتفاق كامل)، والفئة رقم (11) تضم الفقرات غير المقبولة إطلاقا (الرفض الكامل)، ويتم التصنيف حسب محتوى العبارة ومعناها وعلاقتها بالاتجاه الذي من المفروض أن تقيسه، وعند تحليل استجابات مجموعة الحكام لهذه الفقرات، نأخذ بنظر الاعتبار تشتت هذه الاستجابات، فكلما زاد التشتت دل ذلك على غموض العبارة وعدم صلاحيتها لمقياس الاتجاه، ويمكن الكشف عن هذا التشتت عن طريق الانحراف المعياري، ثم يتم استخراج أوزان الفقرات، وبعد ذلك توزع على مقياس فئوي متصل بوحدات متساوية أو متقاربة".[1]

ويلاحظ أن هذا المقياس يستغرق وقتا وجهدا في إعداده، "وأن الأوزان قد تتأثر بالتحيزات الشخصية للمحكمين، وقد تكون الفقرات المتساوية البعد في نظر الحكام ليست كذلك في الواقع بالنسبة للمفحوصين. كما أن متوسط التقدير للفرد قد يقترب من متوسط التقدير لفرد آخر مع اختلاف دلالة كل من المتوسطين".[2]

ثالثا: طريقة ليكرت Likert

اقترح "ليكرت" عام (1932) طريقة لقياس الاتجاهات، التي انتشرت بشكل واسع في بناء مقاييس الاتجاهات نحو شتى الموضوعات، وتعتمد هذه الطريقة عددا كبيرا من الفقرات، التي تجمع من المبحوثين، بعد تحديد مكونات أو عناصر الموضوع المراد قياسه، أي وضع تعريف واضح ومحدد

[1] - سعد عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص ص 448-449.

[2] - حامد عبد السلام زهران: نفس المرجع السابق، ص 148.

للموضوع المقاس، ثم توجيه استبانة استطلاعية لعينة من مجتمع البحث، يطلب منها الإجابة عن أسئلة مفتوحة النهاية نحو الموضوع المقاس، ثم يضاف إليها فقرات من الأدبيات والدراسات السابقة وخبرة الباحث وآراء الخبراء والمتخصصين حول موضوع الاتجاه ومحدداته ومجالاته المراد قياسها. وتوضع لكل عبارة بدائل متدرجة للإجابة قد تكون ثلاثية أو خماسية أو سباعية أو أكثر، وقد تكون البدائل عددية أو رمزية أو لفظية، وفيما يأتي نموذج لمقياس بطريقة ليكرت مأخوذ من"مقياس الزنوج" أعده ليكرت:

جدول رقم (02) يمثل نموذج لمقياس ليكرت

ـ يجب أن يتمتع الزنوج بكل الامتيازات التي يتمتع بها البيض .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

ـ يجب أن تعزل مساكن الزنوج عن مساكن البيض .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

وعند إعداد مقياس للاتجاه على وفق طريقة ليكرت يمكن اتباع الخطوات الآتية:

1- تحديد السمة أو الصفة المراد قياسها بشكل واضح ودقيق، ويستند في ذلك إلى أدبيات الموضوع والدراسات والبحوث السابقة.

2- يجمع عدد مناسب من العبارات التي يرى الباحث أنها ذات علاقة بموضوع الاتجاه، وكل عبارة يجب أن تتوافر فيها بعض الشروط شكلا و مضمونا، أي أن تكون العبارة تقريرية، وتقبل التدريج بحيث تكون الآراء فيها بين الموافقة الكاملة والرفض الكامل، وأن تتضمن فكرة واحدة فقط.

3- يستحسن ألا تكون العبارات من النوع المحايد، للتغلب على نمطية الإجابة، ويفضل صياغة العبارات بحيث تكون نصفها إيجابي والنصف الآخر سلبي.

4- إعداد المقياس بصورته الأولية، مع صياغة بدائل التدريج المناسبة للإجابة على فقراته، بحسب طبيعة المتغيرات المرتبطة بالعينة، ثم عرضها على عدد من الخبراء للتأكد من الصدق المنطقي للمقياس.

5- إجراء التحليل الإحصائي للعبارات، بعد تطبيق الصورة المصاغة للمقياس على عينة مناسبة، وتحذف كل عبارة غير مميزة أو التي لا ترتبط درجتها بالدرجة الكلية للمقياس.

6- تصحيح إجابات الأفراد، وهنا يحدد الباحث أولا الدرجة العليا للعبارة، مع النظر إلى اتجاه العبارة، فإذا افترضنا أن المقياس ذات تدرج خماسي، فيفترض أن يعطي الدرجة (5) للموافقة التامة، والدرجة (1) للرفض المطلق في حالة العبارة الموجبة، أما للعبارة السالبة فيعطي الدرجة (1) للموافقة التامة والدرجة (5) للرفض المطلق.

7- ويتحقق من ثبات درجات المقياس بطريقة التجانس الداخلي، وذلك بواسطة معادلة ألفا كرونباخ أو معادلة هويت، وعادة ما يتمتع مقياس ليكرت بدرجة ثبات عالية.

8- "ويتحقق من صدق مقاييس الاتجاهات بعدة طرائق منها: الصدق التلازمي أو صدق البناء"،[1] ، ويمكن اعتبار الدرجة الكلية كمحك أيضا.

ويلاحظ على طريقة ليكرت بأنها الأكثر استخداما وشيوعا في بناء مقاييس الاتجاهات لما تمتاز به عن الطرائق الأخرى في بناء مقاييسها، حيث يمكننا أسلوب ليكرت من الحصول على معلومات أشمل عن اتجاه المستجيب، لأجابته على كل فقرة من فقرات المقياس، في حين أن له الخيار في مقياس ثرستون في ترك الفقرة أو الإجابة عنها. كما يتيح اختيار عدد كبير من الفقرات التي تتناول جوانب عديدة من

[1] - عباس محمود عوض: القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (1998)، ص 38.

موضوع القياس. فهو يعد من أفضل الطرائق في التنبؤ بالسلوك، حيث تمتاز فقرات المقياس وفق طريقة ليكرت في أن كل فقرة فيه تحمل معنى واحدا فقط أو تقيس متغيرا واحدا فقط. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتيح للمستجيب التعبير عن اتجاهه بعمق، على كل فقرة من فقراته، فيختار بديلا من البدائل الموضوعة لكل فقرة، والبدائل تسمح للمستجيب بالتعبير عن شدة الاتجاه. وهذا ما لا نجده في مقاييس أخرى كمقياس ثرستون الذي لا خيار أمام المستجيب سوى بديلين، الموافقة أو الرفض. زيادة على ذلك فإن الأدوات المبنية وفق طريقة ليكرت تتمتع بدرجة ثبات عالية، لوجود بدائل عدة للفقرة الواحدة تتراوح بين الموافقة التامة إلى المعارضة المطلقة، حيث تتساوى من الناحية النفسية موافقة المستجيب على الفقرات الإيجابية مع عدم الموافقة على الفقرات السلبية، حيث أن الدرجة الكلية للمستجيب نحصل عليها من مجموع درجاته على فقرات المقياس، ولهذا تسمى طريقة التقديرات المتجمعة، والتي لا تمتاز بالتعقيد في تصحيح المقياس.[1]

ومن هذا المنطلق اعتمد الباحث "طريقة ليكرت" موضوعا للبحث الحالي.

رابعا: طريقة جتمان Guttman

اقترح جتمان عام 1947 طريقة لقياس الإتجاهات، تسمى بالطريقة التحليلية للميزان أو طريقة الميزان البياني، "إذ تهدف هذه الطريقة أساسا إلى بيان ما إذا كان الاتجاه المراد قياسه من الممكن فعلا قياسه بميزان متدرج، وعلى أساسه يتم ترتيب الأفراد ترتيبا متسلسلا من حيث درجة الاتجاه عندهم".[2]

[1] - Edwards, A.L.(1964). Techniques of Attitude Scale Construction, Appletion _ Century _ Crofts, New York, P P 72-73.

[2] - سعد جلال: القياس النفسي، المقاييس والاختبارات، القاهرة: دار الفكر العربي، (1985)، ص 243.

يحقق هذا المقياس شرطا هاما، هو أنه إذا وافق الفرد على عبارة معينة فيه، فلابد أن يعني هذا أنه قد وافق على الفقرات التي هي أدنى منها، و لم يوافق على كل العبارات التي تعلوها، وتحسب درجة المستجيب من خلال درجة الفقرة التي اختارها ودرجات الفقرات التي دونها في الترتيب، وهكذا لا يشترك فردان في درجة واحدة على هذا المقياس، إلا إذا كانا قد اختارا نفس الفقرات، "وغالبا ما يكون مقياس جتمان خماسيا، وفيما يأتي نموذج من مقياس جتمان لقياس اتجاه الأفراد نحو القسط الذي ينبغي أن يحصل عليه الفرد من الثقافة".[1]

جدول رقم (03) يمثل نموذج لمقياس قوتمان

1- نهاية المستوى الجامعي لا يعتبر كافيا لتثقيف الفرد.	نعم	لا
2- نهاية المستوى الثانوي لا يعتبر كافيا لتثقيف الفرد.	نعم	لا
3- نهاية المستوى الإعدادي لا يعتبر كافيا لتثقيف الفرد.	نعم	لا
4- نهاية المستوى الابتدائي لا يعتبر كافيا لتثقيف الفرد .	نعم	لا
5- ينبغي أن تزيد ثقافة الفرد عن مجرد القراءة والكتابة.	نعم	لا

"تختلف هذه الطريقة عن طريقة "ثرستون" وطريقة "ليكرت" في أن الدرجة على المقياس من الممكن أن تبين مباشرة من أي فقرة من فقرات الميزان التي اختارها الفرد، لأن الفقرة على الميزان قد رتبت بحيث إذا ما اختار الفرد فقرة منها، فان هذه الفقرة تبين أنه موافق أيضا على كل الفقرات التي تليها، ولا يوافق على أي من الفقرات السابقة لها، وتحاول هذه الطريقة تحديد حدة الاتجاه مباشرة من الفقرات التي يوافق عليها الفرد على الميزان".[2]

[1] - عباس محمود عوض: نفس المرجع السابق، ص ص 39-40.

[2] - سعد جلال: نفس المرجع السابق، ص 243.

خامسا: طريقة تمايز معاني المفاهيم

بدأ أوسجود وزملاؤه (Osgood & et al) خلال المدة مابين (1952-1962)، باعتماد طريقة تمايز معاني المفاهيم في دراساتهم عن الإدراك والاتجاهات، وهي عبارة عن أداة موضوعية لقياس دلالة ومضمون معاني المفاهيم، وتشتمل على مكونين أساسين هما:

1- المفاهيم التي نبحث عن معناها ومضمونها ودلالتها بالنسبة لأفراد عينة البحث .

2- المقاييس التي يتحدد على أساسها معنى ومضمون ودلالة كل من المفاهيم.

ويعتمد كل من هذين المكونين على غرض البحث وهدفه.

"وتعد هذه الطريقة من الطرق المهمة في قياس نواتج التعلم في المجال الانفعالي وفكرته تقوم على إعطاء أوصاف متناقضة ذات صلة بالمفهوم، وتمثل الكلمة ونقيضها نهايتي التدريج من سبع درجات، حتى يتمكن من تحديد جهة اختياره وشدته".[1] ويمكن أن تتناول التقديرات التمييزية للمعاني ثلاثة أبعاد أساسية هي: عامل التقييم العام مثل (حسن-رديء) و(حلو-مر)، عامل الفعالية مثل (قوي-ضعيف) و(كبير-صغير)، عامل النشاط: وتكشف عن صفات مثل (إيجابي- سلبي) و(سريع-بطئ).

"ومن الصعوبات التي تواجه هذه الطريقة هو أن معاني الموازين تتوقف أحيانا على المفهوم الذي يتم تقديره، فلفظة خشن قد تحمل معاني إيجابية، إذا كنا نقدّر رجل، ولكنها تحمل معنى سلبيا إذا كنا نقدّر امرأة، وعادة يطبق اختبار تمايز معاني المفاهيم في صوره جماعية أو في صورة فردية".[1]

وفي الأخير نشير إلى أنه برزت عدة أساليب وطرق لقياس الشخصية وتقديرها، نذكر منها "طريقة لازرفيرد". ونجد أن جميع الطرق اشتركت في مبدأ واحد وهو مبدأ التدرج أو الميزان، وكما أسلفنا في الذكر أن أشهر هذه الأساليب هو أسلوب تقدير ليكرت، وهو محور بحثنا الحالي.

[1] - حامد عبد السلام زهران: نفس المرجع السابق، ص ص 151،156.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تمهيـــد:

يتضمن هذا القسم الإشارة للدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث وأفادته في بعض إجراءات بحثه، و بتتبعنا لأدبيات البحث العلمي وجدنا العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت دراسة الخصائص السيكومترية لأدوات القياس النفسية والتربوية، وذلك من عدة جوانب وحسب متغيرات عديدة ومختلفة، مثل علاقتها ومدى تأثرها بعدد البدائل، اتجاه الفقرات (إيجابية أو سلبية)، و الدلالة اللفظية للبدائل (مثل موافق، مؤيد، دائما..). ولهذا اقتصرنا على عرض الدراسات التي تتناول علاقة الخصائص السيكومترية باختلاف التقدير، والتي تمايزت إلى دراسات تؤيد وتؤكد تأثير اختلاف تقدير الاختبار على الخصائص السيكومترية للأداة، وأخرى تؤكد على استقلال الخصائص السيكومترية عن عدد البدائل، وسيتم عرض هذه الدراسات العربية ثم الأجنبية، بحسب تسلسلها الزمني و كالآتي:

أولا: الدراسات العربية:

1- حسين العكام 1995 [1]

وهي أول دراسة عربية، حيث تناولت تأثير عدد فئات التدريج لمقياس اتجاهات من نوع ليكرت على خصائصه السيكومترية حيث هدفت دراسته إلى معرفة الإجابة عن الأسئلة: هل يوجد أثر لعدد فئات تدريج ليكرت على ثبات المقياس؟ وما أثر عدد فئات تدريج ليكرت على خصائص الفقرات المكونة للمقياس؟ و قد استخدم الباحث مقياس اتجاهات الطلبة نحو الفيزياء ذو بدائل (3، 4، 5، 6، 7) حيث قام بتطبيقه على عينة بلغت 1150 طالب وطالبة من إحدى مدارس الأردن، ولقد توصلت الدراسة إلى أن معامل الثبات يزيد بازدياد عدد فئات التدريج وذلك حتى التدريج الخماسي، ثم يقل في

[1] - حسين أحمد المحمود العكام: أثر عدد فئات تدريج ليكرت لمقياس اتجاهات على خصائصه السيكومترية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، (1995).

المقياس ذي ستة بدائل لكي يعود إلى الزيادة في التدرج السباعي، حيث كانت هذه القيم (0.87، 0.90، 0.92، 0.90، 0.91) على الترتيب، وعلى الرغم من ذلك لم يجد الباحث فروقا ذات دلالة إحصائية بين هذه المعاملات، مؤكدا بأن ثبات المقاييس مستقل عن عدد البدائل ولا يتأثر بها.

2- نورة المحيمد 1999 [1]

التي قامت بدراسة حول أثر اختلاف عدد بدائل الإستجابة لمقياس ليكرت واختلاف الفئة العمرية على معاملات الثبات والصدق، حيث حاولت معرفة مدى الفروق في ثبات وصدق المقياس تبعا لاختلاف عدد بدائل مقياس ليكرت واختلاف الفئة العمرية، وقد استخدمت الباحثة مقياس Piers & Harris لمفهوم الذات عند الطفل بصور متعددة تختلف في عدد البدائل (2، 3، 4، 5)، وطبقت تلك المقاييس على عينة من الأطفال الإناث في سن (10، 12، 14) بلغ عددها الكلي 1309 طالبة من مدارس التعليم العام بالرياض، أُخترن بطريقة عشوائية، وتوصلت الباحثة إلى وجود فروق في معاملات ثبات الإعادة وثبات ألفا و معاملات صدق المحك والصدق العاملي تبعا لاختلاف عدد البدائل.

3- حسين الغامدي 2003 [2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تعدد بدائل الاستجابة لأدوات القياس واختلاف المرحلة الدراسية على معاملات الصدق والثبات، وقد تكونت عينة الدراسة من 451 طالبا من طلاب مراحل التعليم العام في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وقد تم استخدام قائمة قلق الإختبار ل"سبليرجر وآخرون" بعد تحويلها إلى أربع صور تختلف في عدد البدائل (2، 3، 4، 5).

[1] - نوره صالح المحيميد: أثر اختلاف عدد بدائل الاستجابة في أوزان لايكرت على معاملات الثبات والصدق، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، (1999).

[2] - حسين عبد الفتاح الغامدي: تقنين اختبار القدرة المبكرة في الرياضيات على عينة من تلاميذ الصفوف الأولية بالمرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، (2010).

وقد توصل الباحث إلى أن معاملات الثبات و الصدق تزداد بزيادة عدد البدائل، ويزداد معامل الصدق بزيادة النمو العقلي والمعرفي للطلاب. وقد أوصت الدراسة بزيادة عدد البدائل بزيادة المرحلة العمرية ومستوى النمو العقلي للمستجيبين.

4- نبيل عبد المجيد 2006 [1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالعينة في الخصائص السيكومترية لمقاييس الاتجاهات وباختلاف تدرجات بدائل الإجابة (الثلاثي، الخماسي، السباعي)، حيث طبق الباحث مقياس الاتجاه نحو علم النفس بانماطه الثلاثة على عينة مكونة من 1800 طالب وطالبة، اختيرت بالأسلوب المرحلي الطبقي العشوائي من طلبة جامعة بغداد في العراق، وخلص الباحث أن الخصائص السيكومترية للمقياس المتمثلة بالصدق والثبات ومؤشر الحساسية هي أفضل ما تكون في التدرج الخماسي أكثر من التدرج الثلاثي والتدرج السباعي لمقياس ليكرت.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1- سايموندز Symonds 1924

تعتبر أقدم دراسة حول هذا الموضوع، حيث قام بإجراء تحليل نظري للقياسات ذات البدائل القليلة، مستخرجا بذلك عامل أو معادلة لإعطاء العدد المثالي للبدائل لمختلف أنواع معامل الثبات، وتوصل إلى أن العدد المثالي للبدائل والذي يؤدي إلى زيادة الثبات هو سبعة بدائل، وأن أي زيادة في عدد البدائل عن سبعة لا يؤدي إلى زيادة في معامل الثبات بدرجة ذات دلالة ملحوظة.

[1] - نبيل عبد الغفور عبد المجيد: أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالعينة في الخصائص السيكومترية لمقاييس الاتجاهات وباختلاف تدرجات بدائل الإجابة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، (2006).

2- شامبني و مارشال Champney & Marshall 1939

حيث قاما بدراسة تجريبية عميقة استخدما فيها المقارنة بين وحدات قياس طولية بالسنتمتر والمليمتر، وذلك للتحقق من صدق النتائج التي توصل إليها سايموندز 1924، الذي يؤكد أنه لا يوجد سبب في التعامل مع قياسات لها أكثر من 7 بدائل، وكانت نتائج الدراسة معاكسة لما توصل إليه سايموندز، حيث يرى الباحثان بأن حصر بدائل القياس في 5 أو 7 بدائل قد يعطي نتائج غير دقيقة وبدون مبرر، حيث أكدا أن الثبات يزداد كلما زاد عدد البدائل حتى يتم الوصل إلى عدد مثالي من البدائل ومن ثم يبدأ في الانخفاض، و أوضحا أيضا أن هذا العدد يعتمد على ظروف القياس ولا يتم الوصول إليه بارتباط بسيط كما افترض سايموندز، هذا في الوقت الذي أكدا فيه أن مقياسا مكونا من 9 بدائل يعطي ثباتا أعلى مقارنة بمقاييس ذات 5 أو 7 بدائل.

3- ريمرز إيورت Remmers & Ewart 1941

هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق بين كل من ثبات مقياس ثنائي وثبات مقياس مكون من خمسة بدائل، وقد توصلا إلى أن الثبات يزيد بزيادة عدد البدائل، ولهذا أوصوا باستعمال المقياس الخماسي.

4- جلفورد Guilford 1953

الذي يتفق مع ريمرز و إيورت، حيث توصل في دراسة قام بها إلى أن ثبات المقياس يستمر في الزيادة كلما زاد عدد البدائل في حالة توفر الظروف المناسبة والمثالية.

5- بيندينغ Bendig 1954

الذي أكد في مناقشته لنتائج دراسته بأنه لم يجد علاقة قوية ومتماسكة بين ثبات الإختبار وعدد بدائل الإستجابة، حيث طلب من المستجيبين البالغ عددهم 236، تقدير قائمة طعام مكونة من 20 صنفا على عدة مقاييس تختلف في عدد بدائل الإستجابة (2، 3، 5، 7، 9)، وتتفق جميعها في أصناف

قائمة الطعام، فكانت المعاملات المتحصل عليها تتراوح بين 0.58 و 0.70، مما جعله يؤكد على استقلال الخصائص السيكومترية عن عدد البدائل.

6- كوموريتا komorita 1963

حيث استخدم نموذجين من قياس اتجاهات ليكرت تتكون من 14 بندا، تم تطبيقها على عينة من 286 مستجيبا، وقد تم وضع الاستجابات على النموذجين بواسطة البديلين و الستة بدائل، وكان معاملات الإرتباط 0.91، 0.93 على التوالي، وبالتالي فهو يرى أن ثبات المقياس مستقل عن عدد بدائله. و في إجراء تكميلي قام بمقارنة عينتين عشوائيتين مكونة من 3 بنود من القياسات الأساسية، فوجد أن معاملات الإرتباط أصبحت 0.71، 0.83، ومن هنا لاحظ أن الفرق في قيمة الثبات بين مقياسين البديلين والستة بدائل كبير جدا لثلاثة بنود مقارنة ب 14 بندا، وبهذا اقترح أنه إذا كان المقياس يتكون من عدد قليل جدا من البنود فيمكن الحصول على ثبات أفضل إلى حد ما إذا استخدمت ستة بدائل أو سبعة بدلا من بديلين، وهو بهذا يؤكد أن الثبات مستقل عن عدد البدائل وأن استخدام مقياس ثنائي لا يقلل الثبات بدرجة كبيرة عنه في حالة استخدام مقياس متعدد البدائل عندما يكون عدد البنود كبيرا.

7- كوموريتا وغراهام komorita & Graham 1965

حيث قاما بدراسة هدفت إلى تحديد أثر عدد وتجانس البنود على العلاقة بين ثبات الإختبار وعدد بدائل المقياس، وتم استخدام مقياسين أحدهما متجانس نسبيا، وآخر هو عبارة عن عينة عشوائية مكونة من 24 بندا من مقياس المخالطة الإجتماعية لقائمة كاليفورنيا (CPI) ذات تجانس منخفض نسبيا. قدمت لعينة مكونة من 260 طالبا كل على حدى في نموذج أحدها ذي بديلين والآخر بستة بدائل، ثم حسب معامل ألفا كرونباخ. ولقد خلص الباحث إلى أن عدد بدائل المقياس الإضافية قد تزيد

أحيانا عندما يكون المقياس غير متجانس البنود، مؤكدا في الوقت ذاته بأن هذه الزيادة في قيمة معامل الثبات يمكن أن تختفي في حالة زيادة البنود.

8- ماتيل وجاكوبي Matell & Jacoby 1971

حيث قاما بدراسة لمعرفة مدى تأثير الإختلاف في عدد بدائل المقياس على ثبات وصدق المقياس، وقد استخدم الباحثان مقياس "ألبورت و ليندزي للقيم" بعد تصميم 18 نسخة منه،كان عدد البدائل يتراوح مابين 2 إلى 19 بديلا، قدمت إلى 360 مستجيبا، بحيث كان نصيب كل نموذج 20 مستجيب، وبعد الإنتهاء من تطبيق المقياس قام المستجيبون بالإجابة عن مقياس آخر اعتبر محكا لقياس الصدق التلازمي، وبعد مرور ثلاثة أسابيع أعيد تطبيق المقياس الأساسي على العينة لغرض ثبات الإعادة، وبعد ذلك تم تحويل جميع قيم معاملات الثبات والصدق إلى درجات معيارية من نوع Z وذلك لتحديد الاختلافات المعنوية في قيم الثبات والصدق نتيجة لاختلاف عدد البدائل، و قد خلص الباحثان إلى أن كلا من الثبات والصدق مستقلان عن عدد البدائل المستخدمة في قياسات ليكرت، حتى بعد تصحيح هذه المعاملات بغرض التخفيف، وهي أيضا نفس النتيجة التي تم الحصول عليها عند فصل كل منطقة من مناطق القيم التي يحتويها المقياس، ولقد أكدا على أن الثبات والصدق يجب ألا يكونا عوامل مؤثرة عند تحديد عدد بدائل مقياس ليكرت لأنه لا توجد علاقة متماسكة بينهما وبين عدد البدائل.

9- ماستر Masters 1974

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تعدد البدائل على ثبات المقاييس المتجانسة من نوع ليكرت، بالإضافة إلى محاولة اكتشاف العلاقات بين كل من عدد البنود وعدد البدائل ودرجة الثبات، وأخيرا محاولة الكشف أو التنبؤ بالزيادة في درجة الثبات من حيث هو نتيجة لزيادة عدد البدائل عن طريق صيغة سبيرمان – براون. استخدم الباحث أداتين لقياس الإتجاه نحو كل من التقدمية و التقليدية وكلاهما

يقيس بعدا واحدا للتأكد من أنها مقاييس متجانسة، ودرج كل مقياس بالبدائل 2، 3، 4، 5، 6، 7؛ وقد طبقت هاتان الاستبانتان على 420 طالبا من خريجي قسم التربية في جامعة بترسبرغ، بطريقة تخدم أغراض الدراسة والتحليل الإحصائي، ثم حسبت قيم معامل ألفا وكانت النتائج تشير إلى زيادة درجة الثبات نتيجة لزيادة عدد البدائل من 2 إلى 3 ومن 3 إلى 4، وكانت الزيادة قليلة من 4 إلى 6، وذلك لمقياس التقدمية. كما يلاحظ انخفاض قيمة الثبات نتيجة زيادة البدائل من 4 إلى 5 ومن 6 إلى 7. وفيما يتعلق بمقياس التقليدي، اتضح استقلال درجات الثبات عن الزيادة أو النقص في عدد البدائل، ونتيجة لاختلاف نتائج المقياسين رغم أنهما متجانسان ويقيسان بعدا واحدا فإن افتراض زيادة درجة الثبات بزيادة عدد البدائل في المقاييس المتجانسة لا يمكن الدفاع عنه كما يرى "ماستر". وفي جانب آخر أكد الباحث بأن درجات الثبات المتحصل عليها أعلى بكثير من الدرجات المتنبأ بها عن طريق معادلة سبيرمان – براون.

وكان "ماستر" قد أجرى دراسة أخرى قبل هذه الدراسة وذلك عام 1969 خلص فيها إلى أن الاستبيان المدرج بعدد قليل من البدائل يعطي تباينا إجماليا منخفضا،وأن الثبات يزيد بزيادة عدد البدائل.

10- ليسيز و قرين Lissitz & Green 1975

في دراسة لتقصي الأثر الواقع على الثبات باختلاف عدد بدائل المقياس، وذلك عن طريق استحداث مجموعتين من الدرجات بواسطة مقياس عادي متعدد المتغيرات وبطريقة تتوافق مع أهداف الدراسة والتحليل الإحصائي، حيث تم تحويل البيانات المستحدثة من توزيعات متصلة إلى توزيعا مختلفة غير مترابطة مع ترميز المقياس بأعداد مختلفة من البدائل، وبعد ذلك تم حساب معامل ألفا كرونباخ ومعامل إعادة الإختبار. لقد أوضحت نتيجة هذه الدراسة التي اعتمدت على اختبار مكون من 10 بنود مع عدد بدائل تساوي 2، 3، 5، 7، 9، 14 أن قيم الثبات تزيد كلما زاد عدد البدائل، كما أكدت

الدراسة على أن النفع من جعل عدد البدائل أكثر من خمسة قد يكون قليلا، حيث وجدا تقاربا كبيرا بين معاملات الثبات بعد 5 بدائل. ولهذا فإن تحديد عدد بدائل المقياس يبقى معتمدا على أهداف واهتمامات صاحب الدراسة،بالإضافة إلى عدد من المتغيرات المتعلقة بزمن التطبيق وطبيعة عينة الدراسة.

11- جانكينز و تابر Jenkins & Taber 1977

حيث قاما بدراسة مشابهة لمعرفة أثر عدد بدائل الإستجابة وعدد البنود على ثبات المقياس، وذلك باستخدام منهجية مونت كارلو للدراسات المعتمدة على مجتمعات افتراضية ومحاكاة للبيانات الحقيقية التي تتبع نظرية الدرجة الحقيقية أو ما تسمى النظرية التقليدية للقياس. وقد قام الباحثان بمحاكاة عدد البدائل بحيث تساوي (2، 3 ، 5، 7، 9، 10، 14) بديل من بدائل الإستجابة بالإضافة لبعض المتغيرات الأخرى المتعلقة مثل الإرتباط بين مفردات المقياس والتي تراوحت بين 0.2 و 0.8، وأشارت النتائج إلى توافق مع نتائج ليسيتز وقرين، حيث تم الحصول على زيادات صغيرة في قيم معاملات الثبات بعد 5 بدائل، هذا بالرغم من تغير عدد البنود.

12- فليسر و ستيفنسون Velicer & Stevenson 1978

هدفت الدراسة إلى فحص أثر زيادة عدد البدائل (من 2 إلى 7) على العوامل التي يمكن الوصول إليها من المقياس وقيمة التباين المفسر. حيث تم استخدام قائمة أيزنك، وتم تطبيقها على 285 طالب في علم النفس، وقد أكدت النتائج بأن الإجابات على المقياس ذي 7 بدائل يوفر تمييزا أكثر لدى أفراد العينة مقارنة بالشكل التقليدي المكون من بديلين.

13- مكيلفي McKelvie 1978

حيث أجرى تجربتين لمقارنة ثبات وصدق مقاييس ذات بدائل (5، 7، 11) مع القياس المستمر (خط طوله 16.5 سم)، ثم حولت معاملات الثبات والصدق المستخرجة إلى درجات معيارية من

نوعZ وذلك لغرض المقارنة. وقد تكونت عينة التجربة الأولى من 30 طالب، في حين عينة التجربة الثانية 120 طالبا. ولقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن العدد القليل من البدائل يؤدي إلى نقص درجة صدق المقياس وقدرته التمييزية، مؤكدة على استخدام مقاييس ذات 5 أو 6 بدائل، حيث تعتبرها الأكثر ثباتا عند الحكم على الموقف أو الإتجاه. كما أكدت على أنه لا يحدث أي فقدان للثبات والصدق مع استخدام العدد الكبير للبدائل، لكنه لا يوفر مزايا سيكولوجية مهمة تجبر الباحثين على استخدامه، إلا إذا تطلب ذلك اعتبارات أخرى.

14- نونلي Nunnally 1978

حيث قام بدارسة مقارنة بين المقاييس ذات بديلين وذات سبعة بدائل وأثرها على معاملات الثبات، وقد خلص أنه لا يوجد فرق بين الإستجابة على مقاييس ذات سبعة بدائل أو أخرى ذات بديلين، وكان قد قام بدراسة أخرى قبل ذلك عام 1967.

15- ريمينغتون وآخرون Remington,et.al 1979

في دراسته التي قام بها لمعرفة أثر تعدد البدائل على ثبات الإعادة باستخدام مقاييس ذات بدائل (2، 3، 4، 5) وجد أنه لا يوجد اختلاف في الثبات بزيادة عدد البدائل.

16- كوكس Cox 1980

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل للعدد المناسب للبدائل عن طريق دراسة تحليلية meta-analysis للأدبيات التي تمت منذ عام 1900 حتى 1980. وقد توصلت الدراسة لعدم وجود عدد معين يمكن تحديده يكون مثاليا للبدائل في المقاييس يحصل تحت كل الشروط والظروف.

17- بوتي Boote 1981

حيث أجرى دراسة تهدف إلى المقارنة بين صورتي مقياس إحداهما ببديلين والأخرى بخمسة بدائل، على عينة مكونة من 600 فرد موزعين عشوائيا في مجموعتين: واحدة للخماسي وأخرى للسباعي. وتوصل إلى أن المقياس الخماسي يعطي معاملات ثبات أفضل من المقياس السباعي.

18- جولدبرغ Goldberg 1981

حيث قام الباحث بدراسة للمقارنة بين المقياس ذو بديلين والمقياس ذو سبع بدائل في أثر اختلاف عدد البدائل على الخصائص السيكومترية، خلص أن زيادة ثبات وصدق المقاييس ذات السبعة تقديرات أكثر من تلك المقاييس ثنائية التقدير.

19- نويمن و نويمن Neumann & Neumann 1981

حيث طبق مقياسا على طلاب كلية جامعية لمعرفة معدلات كفاءة المحاضرين، وقد أشارت النتائج إلى أن تباين المقياس يزيد كلما زاد عدد بدائل الإستجابة من 2 إلى 10 بدائل، وأن مقدار الارتباطات بين القياسات المختلفة تزيد بازدياد عدد البدائل، كما لاحظ أن المتوسطات الملاحظة أكبر من المتوسطات النظرية للقياسات ذات البدائل الأكثر.

20- سيشيتي وآخرون Cicchetti, et.al 1985

قام بدراسة للكشف عن أثر عدد البدائل على الثبات الداخلي لفقرات مقياس عيادي، حيث استخدمت البدائل من 2 حتى 100 (دراسة محاكاة)، وقد وجد أن الثبات يتأثر بعدد البدائل بصورة طردية وكبيرة كلما زاد عدد البدائل من 2 إلى 6، بينما تكن هذه الزيادة قليلة وغير ظاهرة بزيادة عدد البدائل من 6 إلى 100 بديل.

21- سال Saal 1989

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول لعدد بدائل الاستجابة الذي يرفع قيمة التباين المفسر بين عبارات مقاييس الإتجاهات، حيث طبق أحد اختبارات الاتجاهات على 178 عامل عدة مرات، بحيث كل مرة يغير من عدد البدائل، وقد توصل الباحث إلى أن التباين وقوة الارتباطات بين القياسات المختلفة تزداد بازدياد عدد الإستجابة إلى 7 بدائل، كما لاحظ زيادة في التباين عند الوصول إلى 9 بدائل إلا أنه كان ضئيلا بحيث أنه لا يؤثر على حجم أو قوة الارتباطات بين القياسات المختلفة.

22- منشي Munshi 1990

هدفت الدراسة إلى تحديد عدد بدائل الإستجابة المناسب في حالة مقياس ليكرت للتقليل من خطأ القياس. حيث قام بتطوير طريقة لتعيين عدد بدائل الاستجابة التي يمكن للباحثين استخدامها، فقام بتقديم استبيان للمشاركين البالغ عددهم 210، مكون من 8 بنود، ولقد تم استبدال البدائل التقليدية بخط طوله 76مم، بحيث يضع المشارك عليه علامة توضح شدة موافقته أو عدم موافقته، حيث تعني النقطة في أقصى يمين الخط الموافقة المطلقة والعكس صحيح، و لقد تجمع لدى الباحث في نهاية التطبيق 1615 علامة وبعد قياس المسافات من نهاية الطرف الأيسر إلى العلامة بدقة متناهية، وإجراء التحليلات الرياضية والإحصائية عليها، خرج الباحث بنتيجة مفادها أن مقياس ليكرت ذو السبع بدائل يمكن أن تتولد عنه معلومات ذات دقة عالية وأخطاء أقل عند مقارنتها بمقياس له خمسة بدائل.

23- براون و ويدينغ و كولتر Brown & Widing & Coulter 1991

حيث قام الباحثان بمقارنة نتائج مقياس مكون من تسعة تقديرات وستة تقديرات، بتطبيق مقياس أداء على 120 من مندوبي مبيعات التجزئة، وأظهرت النتائج اختلاف في قيم التباين المستخلص وقيم معامل ألفا ولكن الباحثين يريان أن هذه الإختلافات بسيطة ومتقاربة وليست ذات دلالة عملية.

24- راسل و بوبكو Russel & Bobko 1991

قام الباحثان بدراسة تهدف إلى مقارنة معامل الثبات لمقياسين أحدهما ثنائي التقدير والآخر خماسي التقدير. وقد طبق المقياسين على عينتين حجمهما 192 و 231 على الترتيب، وقد توصلت الدراسة إلى أن معامل ثبات المقياس الخماسي 0.92 بينما كان 0.67 للثنائي، وهذا يؤكد زيادة معاملات الثبات بزيادة عدد البدائل.

25- شانغ لي Chang Lei 1993

الذي يرى أن كلا من ثبات وصدق المقياس ذات الأربعة بدائل أقل منها في تلك المقاييس ذات الستة بدائل، حيث تظهر الأخيرة تباينا أكثر، ومن ناحية أخرى أوضحت الدراسة أن مقياس الستة بدائل أقل في مقدار الصدق التلازمي مقارنة بآخر مكون من أربعة بدائل، وخلصت الدراسة إلى أن اختلاف عدد البدائل ربما يؤثر في الثبات أكثر من تأثيره على الصدق.

26- شانغ لي Chang Lei 1994

حيث قامت بدراسة تأكيدية للمقارنة بين مقياسيين من نوع ليكرت أحدهما ذو أربعة بدائل، والأخر ذو ستة بدائل، وذلك فيما يتعلق بثبات التجانس الداخلي والصدق. حيث تم استخدام استبيان يقيس ثلاث سمات كمية مكون من تسعة بنود، قدم ل 165 طالبا من طلبة الماجستير في مقياس الأساليب الكمية، حيث تم استخدام البنود التسعة مرتين، بفاصل زمني قدره أسبوع بين التطبيقين، بترتيب مختلف الفصول الدراسية. كما استخدمت درجات الطلاب في امتحانات نصف العام كمحك لقياس الصدق، ودلت النتائج على أن عدد البدائل يؤثر على ثبات التناسق الداخلي لصالح البدائل الإضافية، لكن إلى حد معين، في حين لا يؤثر على الصدق. ومع هذا فإن الباحث عند نقاشه لنتائج بحثه أكد بصورة قوية على أن مثل هذه المقارنات تعتمد وبشكل قاطع على المحيط التجريبي، حيث

افترض بأن هناك قضيتين تحتاجان إلى دراسة عند تعيين عدد بدائل المقياس: الأولى أهمية معرفة وألفة المستجيبين بالموضوع قيد الدراسة قبل تحديد عدد البدائل، أما الثانية فهي معرفة تماثل أو عدم تماثل الأطر المرجعية للمستجيبين فيما يتعلق بالقضايا التي تعالجها الدراسة، إذ أكد على أن استخدام بدائل أكثر يؤدي إلى الخطأ في حالة إهمال هاتين القضيتين وعدم التأكد منهما.

27- كيم كيونغ هون Kim Kyung-Hoon 1998

هدفت الدراسة إلى مقارنة الصدق والثبات لمقياس ليكرت عندما تكون عدد بدائل الاستجابة فردية من 3 إلى 9، حيث قام باستخدام مقياس ذي تسعة بنود مصوغة في أربعة نماذج تختلف في عدد بدائل الإستجابة، حيث كانت (3، 5، 7، 9) وطبقت على أربع عينات منفصلة على النحول التالي (111، 134، 134، 189)، ثم تمت المقارنة بين معاملات ثبات ألفا وثبات التجزئة النصفية، أما بالنسبة للصدق فقد استخدم الباحث التحليل العاملي للحكم على صدق المقاييس، ولقد أوصى الباحث بعد مناقشة نتائجه باستخدام 5 أو 7 أو 9 بدائل عند الرغبة في الحصول على أعلى مستوى ثبات، واستخدام 5 أو 9 بدائل للحصول على أعلى مستوى للصدق، مؤكدا أيضا على عدم استخدام مقياس ذي 3 بدائل، حيث أظهرت الدراسة تدني مستوى الثبات والصدق لهذا النوع من المقاييس.

28- برستون و كولمان Preston & Colman 2000

هدفت الدراسة إلى مقارنة معاملات الثبات والصدق والتمييز لمقياس ليكرت ذات البدائل المختلفة. فقام بتقديم عدة مقاييس تختلف في عدة بدائل الاستجابة (من 2 إلى 11) على 149 فردا، وكانت نتائجه تدل على أن أداء مقاييس 2،4،3 بدائل ضعيف من حيث معاملات الثبات والصدق والقدرة التمييزية، بينما كانت المعاملات للمقاييس ذات البدائل الأكثر والتي تصل إلى سبع بدائل عالية بشكل واضح، واقترحا بأن اقصى درجة صدق يمكن الوصول إليها عند استخدام مقياس السبع بدائل.

29- سكيربنزل Sherpenzeel 2001

حيث قام بدراسة نظرية بعنوان لماذا نستخدم قياسات 11 نقطة، موضحا فيها الأسباب والبراهين الأساسية التي تدعم هذا النوع من القياسات، وهي تقليل آثار التصنيف و زيادة الثبات، مستندا في ذلك على دراسة تطبيقية للباحث نفسه أجريت في عشر دول مختلفة عام 1995 عن الرضا، وأثبتت أن قياس 11 بديلا هو المقياس الأصدق والأكثر ثباتا بين كل المقاييس التي شملتها الدراسة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة يمكن القول بأن المنطق الرياضي يؤكد على أن زيادة عدد البدائل له أثر واضح على ثبات وصدق أداة القياس، ويكون هذا التأثير ذا دلالة عند استخدام العدد (2،3،4،5) من البدائل، بينما يكون بسيطا وغير ملحوظ عند استخدام عدد بدائل أكبر من ذلك، ويمكن اختصار بعض الملاحظات في النقاط التالية:

1- وجود عدد كبير من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع علاقة الصدق و الثبات بعدد البدائل، بينما نلاحظ ندرة الدراسات العربية.

2- الدراسات العربية حول هذا الموضوع قليلة وذات نتائج متناقضة، فبينما تؤكد دراسة المحيمد 1999 والعامدي 2003 و عبد المجيد 2006 على وجود علاقة بين عدد البدائل وخصائص الأداة السيكومترية، خلصت دراسة العكام 1995 إلى عدم وجدود مثل هذه العلاقة، مؤكدا على استقلالية خصائص الأداة السيكومترية عن عدد البدائل، مع ملاحظة تركيزهما على مرحلة أو فئة عمرية واحدة.

3- وجود تناقض كبير في نتائج هذه الدراسات، ففي حين تؤكد بعضها على وجود علاقة بين عدد بدائل الاستجابة والخصائص السيكومترية لأداة القياس، حيث إن قيم معاملات الثبات والصدق والقدرة

التمييزية تزيد بزيادة عدد البدائل، نجد أن هناك رفضت وجود مثل هذه العلاقة مؤكدة على استقلال خصائص الأداة السيكومترية عن عدد بدائل الاستجابة. ويمكن أن نرجع هذا التناقض الواضح في نتائج الدراسات السابقة إلى عدد من العوامل أهمها:

أ- اختلاف أداة القياس من حيث طبيعة السمة التي تقيسها وعدد بنودها ومدى تجانسها.

ب- قدرة المستجيبين: حيث أن استخدام العدد القليل من البدائل لا يسمح للمستجيب باستخدام كل قدراته، مما يؤدي إلى فقدان كثير من المعلومات التمييزية التي يكون المستجيب قادرا عليها، في حين إن استخدام العدد الكبير قد يتجاوز قدرة المستجيب في التمييز مما يؤدي إلى زيادة أخطاء القياس.

ج- اهتمام المستجيبين: فكلما زاد اهتمام المستجيب بالموضوع زاد الحافز أو الدافع لديه في إعطاء معلومات واستجابات صحيحة وحقيقية، وهنا نتوقع أن الثبات يزيد بزيادة عدد البدائل.

د- ألفة المستجيبين بالموضوع وتشابه أطرهم المرجعية: فغياب مثل هذه الألفة يؤثر سلبا على قيم معاملات الثبات والصدق عندما يكون عدد البدائل كبيرا.

هـ- اختلاف الأساليب الإحصائية المستخدمة.

و- اختلاف ظروف القياس الأخرى: مثل طريقة التطبيق، زمن التطبيق، المدة الزمنية الفاصلة، ظروف بيئة التطبيق من تهوية وتكييف وضوضاء.

4- اختلاف الدراسات في تحديد العدد الأمثل والأنسب للبدائل والذي يعطي معاملات ثبات وصدق، ولعل أهم محاور هذا الإختلاف ما يلي:

أ- دراسات تدعم وتؤكد على استخدام 7 بدائل بوصفه عددا مثاليا ومناسبا للحصول على أعلى معاملات ثبات وصدق. بينما رأت أخرى التعامل مع قياسات 9 أو 11 بديل مطلوب.

ب- تأكيد بعض الدراسات على أن معاملات الثبات والصدق تزيد بزيادة عدد البدائل إجمالا.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للبحث

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل إجراءات البحث المنهجية، من حيث اختيار منهج البحث المناسب، وكذا التصميم التجريبي المعتمد، ووصف عناصر المجموعة التجريبية، ومن ثم اختيار أداة البحث وطريقة بنائها، وأخيرا الإشارة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة، وفيما يأتي توضيح لهذه الإجراءات:

أولا: منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج التجريبي، وهو المنهج الذي يستخدم التجربة لإثبات الفروض، حيث يعتبر من أدق المناهج، لأنه يسمح بتكرار التجربة تحت شرط واحد عن طريق أكثر من باحث، كما يمكن للباحث دراسة العلاقة السببية بصورة دقيقة لا يتيحها المنهج التاريخي أو الوصفي وذلك لأن هذا المنهج يسمح للباحث بدراسة أثر متغير تجريبي (مستقل) على متغير آخر، وهو المتغير التابع، مع ضبط جميع المستويات الأخرى (تصميم تجريبي).

ثانيا: التصميم التجريبي:

اعتمدنا في بحثنا على تصميم القياسات المتكررة، بمجموعة تجريبية واحدة، مع تكرار فئات المتغير المستقل عليها (التدرج الثلاثي والخماسي)، حيث تم في المرة الأولى تطبيق الاختبار الأول (ذو التدرج الثلاثي) على أفراد العينة، ثم بعد مدة تقدر ب 14 يوما تم تطبيق الاختبار الثاني (ذو التدرج الخماسي) على الأفراد الذين أجابوا إجابة كاملة في التطبيق الأول. وبالتالي تتم الدراسة على الأفراد الذين أجابوا إجابة كاملة في كل من التطبيق الأول والثاني معا.

ثالثا: عينة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، قمنا باختيار عينة قصدية، وذلك لصعوبة تحديد المجتمع بشكل دقيق، لاسيما أنه لا يرمي إلى تعميم النتائج على المجتمع، بل يهدف إلى المقارنة في الخصائص السيكومترية،

فالدراسة الميدانية ليست هي موضوع إشكالية البحث، إنما أداة الدراسة في حد ذاتها هي موضوع البحث. حيث تمثلت عينة البحث في جميع خريجي الجامعة العاملين في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل ب " دار البلدية " بمدينة سيدي علي ولاية مستغانم، سواء التابعين لوكالة التشغيل المحلية AWEM أو مديرية النشاط الإجتماعي DAS، والمقدر عددهم ب 62 موظفا.

وتم تطبيق الاختبار الأول " ذو التدرج الثلاثي" على 60 فرد منهم، لعدم التمكن من الإتصال بفردين آخرين (عطلة سنوية)، بينما بلغ عدد أفراد العينة التي تم تطبيق الاختبار الثاني " ذو التدرج الخماسي" عليهم 52 موظفا، حيث لم يتمكن الباحث بالإتصال ب 10 أفراد الآخرين (2 "انتهاء مدة العقد"، 5 "عطلة سنوية"، 3 "عطلة مرضية")، واسترجع الباحث 51 استمارة، وتم استبعاد استمارة واحدة فقط (نمطية الإجابة)، وبهذا يكون عدد الأفراد الذين أجابوا إجابات كاملة في كل من الاختبار الأول و الثاني معا هو"50"، وهذا العدد يمثل حجم العينة الفعلي الذي تمت عليه الدراسة الحالية، ويتوزع أفرادها كالآتي:

جدول رقم (04) يوضح خصائص عينة البحث

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	12	% 24
	أنثى	38	% 76
السن	18-23 سنة	2	% 4
	24-26 سنة	26	% 52
	27-29 سنة	18	% 36
	30 سنة فأكثر	4	% 8
الموهل العلمي	تقني سامي	1	% 2
	دراسات تطبيقية	3	% 6
	ليسانس	40	% 80
	ماستر	6	% 12

رابعا: أداة البحث:

اختار الباحث استبيانا أعدته طالبة جزائرية في إطار بحث قامت به لنيل درجة ماجستير في علم الاجتماع التنظيمي، يقيس اتجاهات خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل الوطنية، وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث تحققت الباحثة من صدقه بعدما قامت بعرضه على مجموعة من المحكمين، و بلغ معامل ثباته 0.71. [1]

وقد تكونت الصورة الأصلية للإستبيان من 4 أبعاد واشتملت على 30 فقرة، موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05)يوضح بنية الأداة الأصلية للدراسة

البعـــد	الفقرات الموجبة	الفقرات السالبة
اتجاهات خريجي الجامعة نحو فرص التشغيل والتخصصات الجامعية (مدى التوافق)	7-3-2-1	6-5-4
اتجاهات خريجي الجامعة نحو توفير فرص عمل مؤقتة	14-13-12-11-10-9-8 20-19-17-16-15	18
اتجاهات خريجي الجامعة نحو الصيغ القانونية لبرامج التشغيل	22-21	25-24-23
اتجاهات خريجي الجامعة نحو أهداف سياسة التشغيل	28-27-26	30-29

أنظر الملحق رقم (01).

[1] - سميحة يونس: اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، دراسة ميدانية على العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل بمدينة بسكرة، رسالة ماجستير منشورة، 2007.

وبعد التعديل على الصورة الأصلية للإستبيان لما يحقق أهداف البحث –حيث قمنا بحذف عدة فقرات وإعادة صياغة البعض منها– (أنظر الملحق رقم 01)، طبقنا الصورة الأولية على عينة مقدرة ب 20 فردا من أفراد المجتمع الأصلي، بغرض التحقق من صدقها وثباتها.

حيث تكونت أداة الدراسة الأولية من 28 فقرة، 4 أبعاد، و 7 فقرات لكل بعد، ويتضح طلك في الجدول كالآتي:

جدول رقم (06)يوضح بنية أداة الدراسة الأولية

البعـــد	الفقرات الموجبة	الفقرات السالبة
فرص التشغيل والتخصصات الجامعية (مدى التوافق)	25-9-5-1	21-17-13
توفير فرص عمل مؤقتة	22-18-10-6-2	26-14
الصيغ القانونية لبرامج التشغيل	11-7-3	27-23-19-15
أهداف سياسة التشغيل	28-24-12-8-4	20-16

وللمزيد من التفاصيل يرجى مطالعة الملحق رقم (02).

وبعد تطبيق الأداة وتفريغ النتائج، قمنا بحساب معامل الإرتباط بين درجات الأفراد لكل فقرة مع درجاتهم الكلية في البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (07) يوضح معاملات الإرتباط بين الدرجات لكل فقرة والدرجة الكلية للبعد لاستبيان الدراسة الأولية

الفقرة	معامل الأرتباط	الفقرة	معامل الأرتباط	الفقرة	معامل الأرتباط	الفقرة	معامل الأرتباط
1	.729*	8	.695*	15	.599*	22	.438*
2	.629*	9	.325	16	.552*	23	.618*
3	.139	10	.531*	17	.139	24	.676*
4	.245	11	.718*	18	.566*	25	.379*
5	.675*	12	.576*	19	.303	26	.650*
6	.701*	13	-.182	20	.175	27	.184
7	.526*	14	.744*	21	.285	28	.702*

(*) دالة عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول أن هناك 9 فقرات غير دالة إحصائيا، وهي: 3، 4، 9، 13، 17، 19، 20، 21، 27، مما ينقص من عدد فقرات الأداة، حيث تصبح 19 فقرة فقط، والذي نعتبره غير كافيا للقيام بالدراسة الأساسية، وهذا ما يدفعنا لصياغة فقرات الأداة من جديد، بحذف بعض الفقرات وتعويضها بأخرى، وتعديل البعض الآخر، من بين الفقرات التسع التي اتضح أنها غير دالة إحصائيا.

(يرجى الإطلاع على الملحق رقم (03) لمزيد من التوضيح).

حيث تكونت الأداة في المرحلة الثانية من الدراسة الأولية من نفس الأبعاد الأربع، و عدد الفقرات 28 فقرة أيضا: 7 فقرات في كل بعد، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (08) يوضح بنية أداة الدراسة الأولية (المعدلة)

البعـــد	الفقرات الموجبة	الفقرات السالبة
فرص التشغيل والتخصصات الجامعية (مدى التوافق)	25-17-13-5-1	21-9
توفير فرص عمل مؤقتة	22-18-10-6-2	26-14
الصيغ القانونية لبرامج التشغيل	23-11-7	27-19-15-3
أهداف سياسة التشغيل	28-24-20-12-8-4	16

(أنظر الملحق رقم (03)).

وبعد مرور مدة 14 يوما على تطبيق الإستبيان الأول للدراسة الأولية، تم تطبيق الإستبيان المعدل على نفس أفراد العينة والبالغ عددهم 20، و تفريغ النتائج،ثم قمنا بحساب معامل الإرتباط بين درجات الأفراد لكل فقرة مع درجاتهم الكلية في البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (09) يوضح معاملات الإرتباط بين الدرجات لكل فقرة والدرجة الكلية للبعد لاستبيان الدراسة الأولية (المعدل)

الفقرة	معامل الأرتباط	الفقرة	معامل الأرتباط	الفقرة	معامل الأرتباط	الفقرة	معامل الأرتباط
1	.740*	8	.519*	15	.489*	22	.688*
2	.773*	9	.121	16	.836*	23	.159
3	.197	10	.693*	17	.738*	24	.443*
4	.800*	11	.638*	18	.474*	25	.384*
5	.470*	12	.449*	19	.651*	26	.581*
6	.713*	13	.478*	20	.616*	27	.620*
7	.614*	14	.763*	21	.275	28	.767*

(*) دالة عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول أن هناك 24 فقرة دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، بينما هناك 4 فقرات فقط غير دالة إحصائيا، وهي: (3، 9، 21، 23).

وبعد حذف الفقرات الأربع، قمنا بحساب معامل الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات 0.89، وهو معامل ثبات جيد.

وبهذا كانت الأداة النهائية للدراسة تتكون من 24 فقرة، و 4 أبعاد، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10) يوضح بنية أداة الدراسة الأساسية

البعـــد	الفقرات الموجبة	الفقرات السالبة
فرص التشغيل والتخصصات الجامعية (مدى التوافق)	17-13-9-5-1	
توفير فرص عمل مؤقتة	21-18-10-6-2	23-14
الصيغ القانونية لبرامج التشغيل	7-3	19-15-11
أهداف سياسة التشغيل	24-22-20-12-8-4	16

(أنظر الملحق رقم (04)).

حيث قمنا بإعداد صورتين، كل صورة تتضمن نفس الفقرات والأبعاد، وسلم تقدير مختلف (صورة ذات تقدير ثلاثي، صورة ذات تقدير خماسي).

جدول رقم (11) يوضح أوزان تقديرات ليكرت لصورتي أداة الدراسة النهائية

الصورة الأولى: التقدير الثلاثي		
موافق	لا أدري	غير موافق

الصورة الثانية: التقدير الخماسي				
موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق جدا

خامسا: الأساليب الإحصائية:

تم استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS واستخراج كل من:

التكرارات و النسب المئوية: لوصف عينة البحث من حيث: الجنس، السن، المؤهل العلمي.

معامل الإرتباط بيرسون: لحساب العلاقة بين درحات الأفراد في كل فقرة ودرجاتهم الكلية في الإستبيان، وبين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية في الإستبيان، ولحساب العلاقة بين درجات الأفراد في الإستبيان الثلاثي و درجاتهم في الخماسي (الكلية، البعد الأول، الثاني، الثالث والرابع).

معادلة سبيرمان براون: لحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكل استبيان (تصحيح معامل الإرتباط بيرسون بين نصفي الإستبيان).

معامل قتمان: لحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكل صورة من صور الإستبيان.

معامل الفا كرونباخ: لحساب معامل الثبات لكل استببيان (جميع الفقرات)، ولحساب صدق الإتساق الداخلي (الأبعاد الأربع).

كما تم استخدام اختبارات إحصائية أخرى لاختبار معنوية الفروق بين معاملات الإرتباط، معدة على شكل تطبيقات جاهزة مبرمجة بواسطة Microsoft Office Excel، وهي كالآتي:

إختبار Feldt للعينات المترابطة: لاختبار معنوية الفروق بين (معاملي إرتباط كرونباخ)، حيث يعتمد على تحويل معاملات الإرتباط إلى قيم تائية T.[1]

اختبار Hotelling_William للعينات المترابطة: لاختبار معنوية الفروق بين (معاملي إرتباط بيرسون)، الذي يعتمد بدوره على توزيع T.[2]

[1] - http://psyphz.psych.wisc.edu/~shackman/TestDiff_2DependentCoeffAlphas.xls.Update: 01/15/2013.

[2] - http://psyphz.psych.wisc.edu/~shackman/testcorrs.xls. Update: 01/15/2013.

الفصـــل الخامس

عرض النتائج ومناقشة الفرضيات

تمهيد:

قمنا في هذا الفصل بعرض نتائج البحث، و مناقشة هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وفقا لأسئلة البحث وتحقيقا لأهدافه، وذلك من خلال التحقق من فروضها. وفي الأخير قمنا بتقديم بعض التوصيات والمقترحات، بناءا على النتائج المتحصل عليها.

أولا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للبحث على أنه: "توجد فروق ذات دلالة بين معاملات صدق الإتساق الداخلي تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي".

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا في المرحلة الأولى بالتحقق من شروط تطبيق اختبار "ت"، حيث استخدمنا برنامج spss للتحقق من شرط الإعتدال (معامل الإلتواء) وشرط التجانس (اختبار ليفين)، فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (12) يوضح التحقق من شرط إعتدالية التوزيع

درجات التطبيق	معامل الإلتواء	تحقق الشرط
الأول (الثلاثي)	0.475	محقق
الثاني (الخماسي)	0.087	محقق

يتضح من الجدول السابق أن درجات الأفراد تتوزع توزيعا إعتداليا في كل من التطبيق الأول والتطبيق الثاني، حيث كانت قيم معامل الإلتواء كالآتي 0.475 و 0.087 بالترتيب، وبما أن القيمتان تتراوحان بين -3 و +3 (قريبة من 0)، فإننا نستنتج تحقق شرط إعتدالية التوزيع.

أما الجدول الآتي فيتعلق بالتحقق من الشرط الثاني، وهو شرط التجانس:

جدول رقم (13) يوضح التحقق من شرط التجانس

درجات التطبيق	sig	تحقق الشرط
الأول (الثلاثي)	0.053	محقق
الثاني (الخماسي)	0.707	محقق

بما أن مستوى sig (الدلالة العملية p-value) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة (0.05) في كل من التطبيق الأول والثاني، حيث بلغت قيمة sig 0.053 و 0.707، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي نستنتج تحقق شرط التجانس.

ويعد تحقق افتراضات التطبيق لإختبار "ت"، قمنا بحساب معاملات الإرتباط بيرسون بين درجات الأفراد في كل بعد ودرجاتهم الكلية في الإستبيان في كلا الصورتين على حدى (الإستبيان ذو التقدير الثلاثي، الإستبيان ذو التقدير الخماسي)، ثم حساب معاملات بيرسون بين درجات الأفراد في كل بعد بين الصورة الأولى والثانية. وبعد ذلك تم اختبار دلالة الفروق بين معاملات بيرسون للإستبيان الأول و الإستبيان الثاني، بصياغة الفرضية الصفرية H_0 والفرضية البديلة H_1 كالآتي:

$H_0: R_1 = R_2$

$H_1: R_1 < R_2$

حيث:

R_1: معامل الإرتباط بيرسون في الإستبيان الثلاثي

R_2: معامل الإرتباط بيرسون في الإستبيان الخماسي

وبعد ذلك قمنا بحساب قيمة "ت" باستخدام اختبار Hotellings_Williams الذي يتبع توزيع T عن طريق الإستعانة ب "تطبيق معد ببرنامج Excel"، حيث قمنا بادخال معامل الإرتباط للإختبار الأول و معامل الإرتباط للإختبار الثاني، ثم معامل الإرتباط بيرسون بين درجات الإختبار الأول والثاني، ثم حجم العينة، وتحديد مستوى الدلالة الإحصائية. و بعد استخراج قيمة "ت" قمنا بمقارنتها مع القيمة الجدولية و اتخاذ القرار، وقد قمنا بتجميع النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (14) يوضح دلالة الفروق بين معاملات الإرتباط لأبعاد صورتي الإستبيان

البعد	تقدير ليكرت	معاملات بيرسون	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة
الأول	الثلاثي	0.57	0.48	47	* 2.00	دالة لصالح الخماسي عند 0.05 (قيمة "ت" الجدولية = 1.68)
	الخماسي	0.76				
الثاني	الثلاثي	0.88	0.52	47	0.58	غير دالة
	الخماسي	0.66				
الثالث	الثلاثي	0.35	0.37	47	0.84	غير دالة
	الخماسي	0.47				
الرابع	الثلاثي	0.86	0.48	47	1.27	غير دالة
	الخماسي	0.79				

يتضح من الجدول السابق أن الفروق بين معاملات بيرسون للأبعاد بين الصورة الثلاثية والخماسية غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، ماعدا البعد الأول حيث كانت الفروق دالة عند نفس المستوى ولصالح الصورة ذات التقدير الخماسي، أين بلغت القيمة التائية 2,00 (بما أن قيمة "ت"

المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: $H1: R1 < R2$ ، أي يوجد فروق دالة إحصائيا في معاملي إرتباط البعد الأول ولصالح الإستبيان ذو التقدير الخماسي).

وكمرحلة ثانية قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ للدرجات الكلية للأبعاد الأربعة في كلا صورتي الإستبيان (معامل صدق الإتساق الداخلي)، ثم حساب معامل الإرتباط بيرسون بين الدرجتين الكليتين في الإستبيان الأول والثاني، وبعد ذلك قمنا باختبار دلالة الفروق بين معاملي ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان (بإتباع نفس الخطوات السابقة: صياغة الفرضية الصفرية و البديلة، حساب قيمة "ت"، إيجاد قيمة "ت" الجدولية، وفي الأخير المقارنة واتخاذ القرار)، وذلك عن طريق استخدام "إختبار Feldt" للعينات المترابطة، والذي يتبع توزيع T، بالإستعانة ب "تطبيق معد ببرنامج Excel".

حيث كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (15) يوضح دلالة الفروق بين معاملات صدق الإتساق الداخلي لصورتي الإستبيان

نوع تقدير ليكرت	معاملات ألفا كرونباخ	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.645	0.559	48	0.87	غير دالة (قيمة "ت" لجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.711				

أنظر الملحق رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معامل الإرتباط ألفا كرونباخ لأبعاد الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.87) أصغر من القيمة الجدولية.

أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بمدى تأثر معاملات صدق التناسق الداخلي للإستبيان باختلاف تقديرات ليكرت أنه: بالرغم أن هناك زيادة في قيم هذا المعامل بزيادة تقدير ليكرت، إلا أن هذه الفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا ما يؤكد لنا استقلال نوع تقدير ليكرت (عدد البدائل) عن صدق الإستبيان.

هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكد استقلال الصدق عن نوع تقدير ليكرت، مثل دراسة ماتيل وجاكوبي Matell & Jacoby 1971 و دراسة كوكس Cox 1980، بينما تتعارض مع الكثير من الدراسات الأخرى مثل دراسة مكيلفي McKelvie 1978، جولدبرغ Goldberg1998، شانغ لي Chang Lei 1993، كيم كيونغ هون Kim Kyung-Hoon 1998، المحيمد 1999، الغامدي 2003 ودراسة عبد المجيد 2006.

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه: "توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي".

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ للدرجات الكلية للأبعاد الأربعة في كل صورة من صورتي الإستبيان (معامل التجانس)، واعتمدنا على معامل الإرتباط بيرسون بين الدرجتين الكليتين في الإستبيان الأول والثاني المحسوب سابقا (الفرضية الأولى)، وبعد ذلك قمنا باختبار دلالة الفروق بين معاملي ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان (نفس الخطوات السابقة: صياغة الفرضية الصفرية و البديلة، حساب قيمة "ت"، إيجاد قيمة "ت" الجدولية، المقارنة واتخاذ القرار)، وذلك عن طريق استخدام "إختبار Feldt".

وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (16) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات ألفا كرونباخ لصورتي الإستبيان

نوع تقدير ليكرت	معاملات ألفا كرونباخ	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.793	0.559	48	0.27	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.806				

أنظر الملحق رقم (06).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معامل الإرتباط ألفا كرونباخ لأبعاد الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.87) أصغر من القيمة الجدولية.

أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بمعامل ثبات كرونباخ ألفا ومدى تأثره باختلاف تقدير ليكرت للإستبيان أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا ما يؤكد لنا استقلال نوع تقدير ليكرت عن ثبات الإستبيان.

هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكد استقلال الثبات عن نوع تقدير ليكرت، مثل دراسة بيندينغ Bendig 1954، كوموريتا وغراهام komorita & Graham 1965، نونلي Nunnally 1978، براون و ويدينغ و كولتر Brown & Widing & Coulter 1991، بينما تتعارض مع الكثير من الدراسات الأخرى التي خلصت بوجود علاقة بين نوع التقدير وثبات ألفا كرونباخ مثل: دراسة ريمرز إيورت Remmers & Ewart 1941، فليسر و ستيفنسون، سيشيتي وآخرون Cicchetti, et.al 1985 ودراسة برستون و كولمان Preston & Colman 2000.

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة للدراسة على أنه: "توجد فروق ذات دلالة بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي) لصالح التقدير الخماسي".

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا بحساب معاملات الإرتباط بين نصفي كل صورة من صورتي الإستبيان (بيرسون، سبيرمان-براون وقمتان)، ثم اختبار الفروق بين قيم كل معاملي إرتباط (معاملي ثبات التجزئة نصفية) لصورتي الإستبيان، باستخدام "إختبار Feldt" للعينات المترابطة، فكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (17) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "بيرسون"

نوع تقدير ليكرت	معاملات بيرسون	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.57	0.56	47	0.29	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.60				

أنظر الملحق رقم (07).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملي الثبات "بيرسون" للتجزئة النصفية (بدون تصحيح) بين الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.29) أصغر من القيمة الجدولية.

جدول رقم (18) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "سبيرمان-براون"

نوع تقدير ليكرت	معاملات سبيرمان براون	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.72	0.56	47	0.38	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.75				

أنظر الملحق رقم (07).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملي الثبات "سبيرمان-براون" للتجزئة النصفية بين الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.38) أصغر من القيمة الجدولية.

جدول رقم (19) يوضح دلالة الفروق بين معاملات ثبات التجزئة النصفية "قتمان"

نوع التقدير ليكرت	معاملات قتمان	معامل بيرسون بين الإختبارين	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة
التقدير الثلاثي	0.68	0.56	47	0.71	غير دالة (قيمة "ت" الجدولية عند مستوى 0.05 = 1.68)
التقدير الخماسي	0.74				

أنظر الملحق رقم (07).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملي الثبات "قتمان" للتجزئة النصفية بين الإستبيان الثلاثي التقدير و الإستبيان خماسي التقدير، حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة (0.71) أصغر من القيمة الجدولية.

أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بمعاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية ومدى تأثرها بإختلاف تقدير ليكرت، نفس ما كانت عليه في معاملات الثبات ألفا كرونباخ، حيث أظهرت أنه: بالرغم أن هناك زيادة في قيم هته المعاملات بزيادة التقدير، إلا أن هذه الفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا ما يؤكد لنا استقلال نوع تقدير ليكرت عن ثبات الإستبيان.

هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكد استقلال الثبات عن نوع تقدير ليكرت، مثل دراسة كوموريتا komorita 1963، ماستر Masters 1974، ريمينغتون وآخرون Remington,et.al 1979 ودراسة العكام 1995، بينما تتعارض مع دراسات أخرى أفادت نتائجها بوجود علاقة بين عدد البدائل وثبات الإختار مثل دراسة جلفورد Guilford 1953، دراسة بوتي Boote 1981، راسل و بوبكو Russel & Bobko 1991 ودراسة المحيمد 1999.

ويفسر الباحث هذه النتائج بأنه لما يكون المستجيب ذو قدرات معرفية مرتفعة (كخريجي الجامعة) فإن نقصان أو زيادة عدد البدائل في تقدير ليكرت لا تسبب أخطاء في استجابة الأفراد، وبالتالي فإنه لا يضيف أو ينقص شيئا إلى قيمة معاملات الثبات أو معامل الصدق، كما يمكن أن نرجع ذلك إلى طبيعة أفراد العينة وإلى طبيعة المقياس في حد ذاته. أما الإختلافات الضئيلة والتي كانت غير دالة إحصائيا فنرجعها إلى اختلاف الظروف التجريبية بين التطبيقين، كالظروف الصحية للمستجوبين وحالتهم النفسية، واختلاف الظروف الفيزيقية، بالإضافة إلى المدة الزمنية بين التطبيقين.

إستنتاجات البحث:

من خلال مناقشة نتائج البحث في ضوء فرضياته، نستنتج أنه:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات صدق الإتساق الداخلي تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الثبات ألفا كرونباخ تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت (الثلاثي، الخماسي).

إستنتاج عام:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين معاملات الصدق ومعاملات الثبات للإستبيان تبعا لاختلاف تقديرات ليكرت" .

التوصيـــات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث يمكن التوصية بالآتي:

1- إن الثبات والصدق يجب ألا يكونا عوامل مؤثرة عند تحديد تقدير مقياس ليكرت لأنه لا توجد علاقة متماسكة بينهما وبين عدد البدائل.

2- إن تحديد عدد بدائل المقياس يبقى معتمدا على أهداف واهتمامات صاحب الدراسة الشخصية، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات المتعلقة بزمن التطبيق وطبيعة عينة الدراسة.

3- التقدير الخماسي لا يوفر مزايا سيكولوجية مهمة تجبر الباحثين على استخدامه، إلا إذا تطلب ذلك اعتبارات أخرى، فرغم وجود فروق إلا أن هذه الاختلافات بسيطة ومتقاربة وليست ذات دلالة، مما يؤكد لنا بأن ثبات وصدق المقاييس مستقلين عن عدد بدائل تقدير ليكرت.

إقتراحـــات لبحوث مستقبلية:

وفي ضوء هذا يقترح الباحث النقاط التالية:

1- إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع تتناول متغيرات أخرى مثل ثبات الإعادة والصدق العاملي.

2- إجراء دراسات مشابهة للموضوع على تقديرات مختلفة مثل التقدير الثنائي، الرباعي والسباعي.

3- إجراء دراسات حول علاقة تقدير ليكرت المستعمل مع الخصائص السيكومترية تبعا لمتغيرات أخرى مثل: الجنس، السن، المستوى التعليمي و الدلالة اللفظية للبدائل، وغيرها من المتغيرات.

صعوبـــات البحث:

في قيامنا بهذا البحث، واجهتنا عدة صعوبات، نذكر منها:

1- صعوبة الإتصال بأفراد العينة، خاصة في التطبيق الثاني للإستبيان.

2- قلة المراجع العربية المتخصصة في القياس النفسي؛ سواء كتب، مجلات أو مواقع إلكترونية.

3- ندرة الدراسات العربية في مجال القياس النفسي عموما، و المتعلقة بموضوع البحث خصوصا.

4- قلة المختصين في القياس النفسي، الذين يمكن الاعتماد على آرائهم والاستفادة من خبرتهم .

المراجع

أولا: المراجع العربية

1- أحمد الخطيب وآخرون: دليل البحث والتقويم التربوي، عمان: دار المستقبل، (1985).

2- أحمد سليمان عودة: القياس والتقويم في العملية التدريسية، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع،(1998).

3- أحمد محمد عبد الخالق: قياس الشخصية، ط1، الكويت: مطبوعات الجامعية، (1996).

4- إنعام علي أحمد: الخصائص السيكومترية لأسلوبين في بناء مقاييس الميول، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، (2006).

5- بدر محمد الأنصاري: قياس الشخصية، الكويت: دار الكتاب الحديث، (2000).

6- بندر بن زيد الأمير: الأخطاء الشائعة في بناء مفردات اختبار الاختيار من متعدد وتأثيرها على الخصائص السيكومترية للاختبارات التحصيلية لدى معلمي الرياضيات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى-مكة-، (2011).

7- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، القاهرة: عالم الكتب، (1984).

8- حسين عبد الفتاح الغامدي: تقنين اختبار القدرة المبكرة في الرياضيات على عينة من تلاميذ الصفوف الأولية بالمرحلية الابتدائية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، (2010).

9- رجاء محمود أبوعلام: مدخل إلى مناهج البحث التربوي، الكويت: مكتبة الفلاح، (1987).

10- روبرت ثورندايك و إليزبيث هيجن: القياس والتقويم في علم النفس والتربية (ترجمة عبد الله زيد الكيلاني و عبد الرحمن عدس)، ط4، عمان: مركز الكتب الأردني، (1986).

11- زكريا محمد الظاهر وآخرون: مبادئ القياس والتقويم في التربية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، (1999).

12- سبع محمد أبولبدة: مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي، عمّان: دار الفكر، (2008).

13- سعد جلال: القياس النفسي، المقاييس والاختبارات، القاهرة: دار الفكر العربي، (1985).

14- سعد عبد الرحمن: القياس النفسي، الكويت: مكتبة الفلاح، (1998).

15- سعيد حسن الغامدي: مدى اختلاف الخصائص السيكومترية لأداة القياس في ضوء تغاير عدد بدائل الاستجابة والمرحلة الدراسية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، (2003).

16- سميحة يونس: اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، دراسة ميدانية على العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، (2007).

17- صفوت فرج: القياس النفسي، ط6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (2007).

18- صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، (2000).

19- عباس محمود عوض: القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجـــامعية،(1998).

20- عبد الرحمن عيسوي: القياس والتجريب في علم النفس والتربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجـــامعية، (1985).

21- عبدالله بن أحمد الغامدي: أثر عدد البدائل في الخصائص السيكومترية للاختبار التحصيلي في الرياضيات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى-مكة-، (2008).

22- عزيز سمارة وآخرون: مبادئ القياس والتقويم في التربية ، الإسكندرية: دار الفكر للنشر والتوزيع، (1989).

23- فؤاد أبو حطب وآخرون: التقويم النفسي، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (1997).

24- فؤاد البهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، (1979).

25- فيصل عباس: الإختبارات النفسية، تقنياتها و إجراءاتها، بيروت: دار الفكر العربي، (1996).

26- ليونا تايلر: الإختبارات والمقاييس (ترجمة:سعد عبد الرحمن)،القاهرة: دار الشروق،(1998).

27- محمد شحاتة ربيع: قياس الشخصية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (1994).

28- محمد عبد السلام أحمد: القياس النفسي والتربوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،(1960).

29- محمد عبده محمود الخيري: أثر استجابة "محـــايد" على الخصائص السيكومترية للمقاييس النفسية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، مـــكة،(2011).

30- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمّان، (1997).

31- مروان عبد المجيد إبراهيم: الأسس العلمية والطرق الإحصائية للاختبارات والقياس في التربية الرياضية، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، (1999).

32- موسى النبهان: أساسيات القياس في العلوم السلوكية، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، (2004).

33- نبيل عبد الغفور عبد المجيد: أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالعينة في الخصائص السيكومترية لمقـــاييس الاتجاهات وباختلاف تدرجات بدائل الإجابة، أطروحـــة دكتـــوراه، جامعة بغـــداد، (2006).

ثانيا: المراجع الأجنبية

34- Adkins, D.C. (1974). Test Construction. Johio, Abell & company.

35- American Psychological Association. (1985). Standards For Education and Psychological Tests, Washing Gotoo, d.c. Acethor.

36- Anastasi, A & Urbina , S. (1997). Psychological testing, 7th ed; New York; prentice hall.

37- Anderson,J.C.(1981). Issues in Language Testing, "ELT" Documents lll. The British Council.

38- Bechtoldt, H, P. (1959). Construct validity: A critique, American Psychologist, Vol: (14), No:(5).

39- Brown, F. G. (1983). Principles of education and psychological testing, 4th ed, New York, Holt. Rineh & Winston.

40- Crocker. L., & Algina, J. (1986). Introduction to classical and modern test theory. New York: Holt, Rinehart, and Winston, In.

41- Cronbach, L. J. (1960). Essentials of psychological testing. New York, Harper & Row.

42- Dick, C. Hagert. Y. (1971). Topics in Measurement. New York, McGraw. Hill.

43- Ebel, R. L. (1972). Essentials of Educational measurement, New Jersey; prentice Hall.

44- Edwards, A.L. (1964). Techniques of Attitude Scale Construction, Appletion _Century_Crofts, New York.

45- Guilford, J. P. (1954). Psychometric methods. N. Y. McGraw, Hill.

46- Helnstadter, G. C. (1966). Principles of psychological measure. London, Methuen and co, ltd.

47- Hewston, M. & et al (1989). Introduction of social psychology, European perspective. Basil. Black Well, London.

48- Holt, R.R. (1971). Assessing personality, New York, Harcount Brance jovanorich.

49- Jenkins, J.G. (1978). Validity for what? journal of consulting psychology.

50- Kroll, A. (1960). Item Validity as a Factor in test Validity. Journal of Education Psychology, Vol: (31), No: (2).

51- Lindquist, E.F. (1950). Statistical Analysis in Educational Research, Boston, Hougton Miffin.

52- Magnussan, E. L. (1976). Test Theory, Stockholm: Reading mass, Addison- Wesley. Publishing company.

53- Maloney, P.m & Ward, P.M (1980). Psychological Assessment Aconceptual Approach. New York; Oxford University Press.

54- Mehrens. W. A. & Lehmann. (1986). Measurement and evaluation in education psychological. Testing principles and application. New York; Hall international inc.

55- Neill, J.A & Jackson, D.N. (1970). An Evaluation of Item Selection Strategies in personality scale construction. Educational Psychological Measurement. Vol. 30, No.3.

56- Popham, W.J. & Baker, E.L. (1970). Systematic instruction, Englewood cliffic, N.J:prentice–Hall.

57- Sundberg, N. D. (1977). Assessment of persons. Englewood cliffs, N. J. prentice- Hall.

58- Weiner, E. A. & Stewart, B. J. (1984). Assessing individuals Psychological and Educational tests and measurement. New York. Litlle. brown & co.

الملاحـــق

ملحق رقم (***01***): الإستبيان الأصلي للدراسة

الرقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق جدا
1	منصب العمل الذي أشغله يلائم تخصصي.					
2	منصب العمل الذي أشغله يلائم شهادتي الجامعية.					
3	العمل في مجال التخصص ضروري و هام.					
4	أقبل بالعمل في غير مجال تخصصي ، لعدم و جود خيارات.					
5	أقبل بالعمل في غير تخصصي ، لقلة مناصب العمل.					
6	تخصصي هو الذي فرض علي إختيار برنامج CPE.					
7	العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل متوفر لجميع خريجي الجامعة.					
8	سجلت في برنامج عقود ما قبل التشغيل وأنا مقتنع بذلك.					
9	العمل في إطار CPE يلبي رغباتي الإجتماعية (مكانتي في المجتمع).					
10	العمل في إطار CPE يلبي رغباتي المادية (الناحية المالية).					
11	العمل في إطار CPE يلبي رغباتي النفسية (إثبات لوجودي في العمل).					
12	يهدف برنامج CPE إلى إكساب الشباب العاملين في إطاره خبرة مهنية تؤهلهم لإفتكاك منصب عمل دائم.					
13	برنامج عقود ما قبل التشغيل أفضل من البطالة.					
14	العمل في إطار CPE خطوة مهمة لإيجاد منصب عمل دائم.					
15	يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل للتخفيف من حدة البطالة ولو مؤقتا.					
16	أعتقد أن برنامج عقود ما قبل التشغيل برنامج فعال.					
17	أعتقد أن سياسة التشغيل الوطنية تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة على السواء.					
18	مدة عقد ما قبل التشغيل غير كافية، يستحسن زيادة المدة.					

19	أرى أن الإختيار في عقود ما قبل التشغيل يتم عن طريق أقدمية الدبلوم.					
20	من الأفضل أن يتمكن الشاب من الإستفادة من هذا البرنامج لمرات أخرى –دون شروط– في حال عدم إدماجه في منصب عمل دائم.					
21	من الضروري الإطلاع وبشكل كاف على عقد التشغيل.					
22	أعتقد أنه سيتم تسوية وضيعتي بعد انتهاء مدة عقدي.					
23	الأجر الذي أتقاضاه في إطار CPE غير مكافئ لمجهودي في العمل.					
24	الأجر الذي أتقاضاه في إطار CPE غير مكافئ لشهادتي.					
25	ساعات العمل غير تلك المقررة في العقد.					
26	أرى أن السياسة الوطنية للتشغيل الموجهة لخريجي الجامعة في مستوى تطلعاتهم المهنية.					
27	اعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف إلى الإندماج المهني.					
28	أرى في عقود ما قبل التشغيل عمل فعلي.					
29	أعتقد أن سياسة التشغيل لا تخدم التخصصات الجامعية.					
30	أعتقد أن مدة العقد غير كافية لإكتساب خبرة مهنية.					

ملحق رقم (**02**): إستبيان الدراسة الأولية

الرقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق جدا
1	منصب العمل الذي أشغله يلاءم تخصصي.					
2	العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل يلبي رغباتي الاجتماعية (مكانتي في المجتمع).					
3	سجلت في برنامج عقود ما قبل التشغيل وأنا مقتنع بذلك.					
4	أرى أن السياسة الوطنية للتشغيل الموجهة لخريجي الجامعة في مستوى تطلعاتهم المهنية.					
5	منصب العمل الذي أشغله يلاءم مؤهلي الجامعي.					
6	العمل في إطار البرنامج يلبي رغباتي المادية (الناحية المالية).					
7	الحقوق والواجبات مصاغة بشكل واضح في بنود عقد ما قبل التشغيل.					
8	اعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف إلى الإدماج المهني.					
9	العمل في مجال التخصص ضروري و هام.					
10	العمل في إطار البرنامج يلبي رغباتي النفسية (إثبات لوجودي في العمل).					
11	أعتقد أنه سيتم تسوية وضيعتي بعد انتهاء مدة عقدي.					
12	أرى في عقود ما قبل التشغيل عمل فعلي.					
13	أقبل بالعمل في غير مجال تخصصي ، لعدم و جود خيارات.					
14	لا أرى اختلافا كبيرا بين العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل والبقاء بدون عمل.					
15	الأجر الذي أتقاضاه في إطار البرنامج غير مكافئ لمجهودي في العمل.					
16	أعتقد أن سياسة التشغيل لا تتلاءم مع التخصصات الجامعية.					

17	أقبل بالعمل في غير تخصصي، لقلة مناصب العمل.					
18	العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل خطوة مهمة لإيجاد منصب عمل دائم.					
19	الأجر الذي أتقاضاه في إطار عقود ما قبل التشغيل غير مكافئ لشهادتي.					
20	أعتقد أن مدة العقد غير كافية لاكتساب خبرة مهنية.					
21	تخصصي هو الذي فرض علي اختيار برنامج عقود ما قبل التشغيل.					
22	يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل للتخفيف من حدة البطالة ولو مؤقتا.					
23	ساعات العمل غير تلك المقررة في العقد.					
24	أعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف لإكساب الشباب خبرة مهنية لإيجاد منصب دائم.					
25	العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل متاح لجميع خريجي الجامعة.					
26	أرى أن برنامج عقود ما قبل التشغيل استغلال لطاقة الشباب و إضاعة لوقتهم.					
27	مدة عقد ما قبل التشغيل غير كافية، يستحسن زيادة المدة.					
28	أعتقد أن سياسة التشغيل الوطنية تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة على السواء.					

ملحق رقم (**03**): إستبيان الدراسة الأولية المعدل

الرقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق جدا
1	منصب العمل الذي أشغله يلاءم تخصصي.					
2	العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل يلبي رغباتي الاجتماعية (مكانتي في المجتمع).					
3	سجلت في برنامج عقود ما قبل التشغيل نظرا لعدم وجود خيارات أخرى.					
4	أرى أن سياسة عقود ما قبل التشغيل الموجهة لخريجي الجامعة في مستوى تطلعاتهم المهنية.					
5	منصب العمل الذي أشغله يلاءم مؤهلي الجامعي.					
6	العمل في إطار البرنامج يلبي رغباتي المادية (الناحية المالية).					
7	الحقوق والواجبات مصاغة بشكل واضح في بنود عقد ما قبل التشغيل.					
8	اعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف إلى الإدماج المهني.					
9	أعتقد أن العمل في مجال التخصص غير ضروري، خاصة مع ندرة مناصب العمل.					
10	العمل في إطار البرنامج يلبي رغباتي النفسية (إثبات لوجودي في العمل).					
11	أعتقد أنه سيتم تسوية وضيعتي بعد انتهاء مدة عقدي.					
12	أرى في عقود ما قبل التشغيل عمل فعلي.					
13	أرى أن الإختيار في عقود ما قبل التشغيل يتم على أساس أقدمية الدبلوم.					
14	لا أرى اختلافا كبيرا بين العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل والبقاء بدون عمل.					
15	الأجر الذي أتقاضاه في إطار البرنامج غير مكافئ لمجهودي في العمل.					

16	أعتقد أن سياسة التشغيل لا تتلاءم مع التخصصات الجامعية.					
17	يتوفر البرنامج على مناصب شغل كثيرة في مجال تخصصي.					
18	العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل خطوة مهمة لإيجاد منصب عمل دائم.					
19	الأجر الذي أتقاضاه في إطار عقود ما قبل التشغيل غير مكافئ لمستواي الجامعي.					
20	أعتقد أن سياسة تمديد العقود لسنوات أخرى محاولة جيدة لإيجاد حلول دائمة مستقبلا.					
21	اخترت عقود ما قبل التشغيل، لان تخصصي غير مطلوب كثيرا في سوق العمل.					
22	يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل للتخفيف من حدة البطالة ولو مؤقتا.					
23	ساعات العمل مصاغة بشكل واضح في عقد العمل.					
24	أعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف لإكساب الشباب خبرة مهنية لإيجاد منصب دائم.					
25	العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل متاح لجميع خريجي الجامعة.					
26	أرى أن برنامج عقود ما قبل التشغيل استغلال لطاقة الشباب و إضاعة لوقتهم.					
27	عدد ساعات العمل غير مكافئ لأجرتي.					
28	أعتقد أن سياسة التشغيل الوطنية تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة على السواء.					

ملحق رقم (**04**): إستبيان الدراسة الأساسية

اتجاهات خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل الوطنية

أخي الموظف، أختي الموظفة...

بعد التحية والاحترام

في إطار تحضير بحث، يشرفنا أن نتقدم إليكم بهذه الإستمارة التي تتضمن مجموعة أسئلة تدور حول موضوع البحث، فرجاؤنا أن تجيب أو تجيبي عن كل سؤال منها بتركيز واهتمام، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة حسب رأيك، وجميع الأسئلة لا تفترض بالضرورة وجود إجابات صحيحة وأخرى خاطئة، وإنما كلها تعبر عن رأيك.

مع الشكر المسبق

أولا :البيانات العامة

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

18 – 23 سنة ☐ 24 – 26 سنة ☐ 27 – 29 سنة ☐ 30 سنة فأكثر ☐

3- المؤهل الجامعي:

تقني سامي ☐ دراسات تطبيقية ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

ثانيا: عبارات الاستبيان:

الرقم	الفقرة	موافق	لا أدري	غير موافق
1	منصب العمل الذي أشغله يلاءم تخصصي.			
2	العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل يلبي رغباتي الاجتماعية (مكانتي في المجتمع).			
3	سجلت في برنامج عقود ما قبل التشغيل وأنا مقتنع بذلك.			
4	أرى أن السياسة الوطنية للتشغيل الموجهة لخريجي الجامعة في مستوى تطلعاتهم المهنية.			
5	منصب العمل الذي أشغله يلاءم مؤهلي الجامعي.			
6	العمل في إطار البرنامج يلبي رغباتي المادية (الناحية المالية).			
7	الحقوق والواجبات مصاغة بشكل واضح في بنود عقد ما قبل التشغيل.			
8	اعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف إلى الإدماج المهني.			
9	العمل في مجال التخصص ضروري و هام.			
10	العمل في إطار البرنامج يلبي رغباتي النفسية (إثبات لوجودي في العمل).			
11	أعتقد أنه سيتم تسوية وضيعتي بعد انتهاء مدة عقدي.			
12	أرى في عقود ما قبل التشغيل عمل فعلي.			
13	أقبل بالعمل في غير مجال تخصصي ، لعدم و جود خيارات.			
14	لا أرى اختلافا كبيرا بين العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل والبقاء بدون عمل.			
15	الأجر الذي أتقاضاه في إطار البرنامج غير مكافئ لمجهودي في العمل.			
16	أعتقد أن سياسة التشغيل لا تتلاءم مع التخصصات الجامعية.			

17	أقبل بالعمل في غير تخصصي ، لقلة مناصب العمل.				
18	العمل في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل خطوة مهمة لإيجاد منصب عمل دائم.				
19	الأجر الذي أتقاضاه في إطار عقود ما قبل التشغيل غير مكافئ لشهادتي.				
20	أعتقد أن مدة العقد غير كافية لاكتساب خبرة مهنية.				
21	تخصصي هو الذي فرض علي اختيار برنامج عقود ما قبل التشغيل.				
22	يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل للتخفيف من حدة البطالة ولو مؤقتا.				
23	ساعات العمل غير تلك المقررة في العقد.				
24	أعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف لإكساب الشباب خبرة مهنية لإيجاد منصب دائم.				

تم إعداد الإستبيان في صورتين: الصورة الأولى (التقدير الثلاثي)، الصورة الثانية (التقدير الخماسي):

الصورة الأولى: التقدير الثلاثي		
موافق	لا أدري	غير موافق

الصورة الثانية: التقدير الخماسي				
موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق جدا

ملحق رقم (**05**): معاملات صدق التناسق الداخلي

الصورة الثلاثية

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Three1	8.7000	2.32335	50
Three2	14.8800	3.42643	50
Three3	7.7800	1.76462	50
Three4	14.8800	3.10128	50

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
46.2400	57.900	7.60923	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.645	4

الصورة الخماسية

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Five1	12.6800	3.57109	50
Five2	20.8400	5.13237	50
Five3	11.8400	3.06634	50
Five4	21.1200	4.06398	50

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
66.4800	139.234	11.79976	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.711	4

ملحق رقم (**06**): معاملات ثبات ألفا كرونباخ

الصورة الثلاثية

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
T1	1.5200	.83885	50
T2	1.4400	.76024	50
T3	1.8200	.82536	50
T4	1.5200	.78870	50
T5	1.4800	.83885	50
T6	1.4800	.78870	50
T7	1.9000	.46291	50
T8	2.2600	.52722	50
T9	1.8400	.81716	50
T10	1.9200	.87691	50
T11	1.6200	.87808	50
T12	2.1000	.78895	50
T13	1.9200	.85332	50
T14	2.5200	.78870	50
T15	1.2800	.70102	50
T16	1.4400	.76024	50
T17	1.9400	.93481	50
T18	2.5200	.64650	50
T19	1.1600	.50950	50
T20	2.4800	.81416	50
T21	2.7600	.55549	50
T22	2.7000	.61445	50
T23	2.2400	.89351	50
T24	2.3800	.72534	50

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
46.2400	57.900	7.60923	24

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.793	24

الصورة الخماسية

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
F1	2.2800	1.42914	50
F3	2.5200	1.18218	50
F5	2.0200	1.13371	50
F7	2.7800	.76372	50
F9	2.6200	.98747	50
F11	2.3200	1.40611	50
F13	2.5600	1.12776	50
F15	2.2000	1.38505	50
F17	3.2000	1.29363	50
F19	2.0200	1.18649	50
F21	3.9000	.90914	50
F23	2.9600	1.35466	50
F2	2.3600	1.08346	50
F4	2.2600	1.13946	50
F6	2.0000	1.10657	50
F8	3.1600	.71027	50
F10	2.5400	1.31258	50
F12	2.9600	1.17734	50
F14	3.5400	1.11043	50
F16	2.5600	1.12776	50
F18	3.5400	1.03431	50
F20	3.3800	1.15864	50
F22	3.5400	1.07305	50
F24	3.2600	1.02639	50

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
66.4800	139.234	11.79976	24

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.806	24

ملحق رقم (07): معاملات ثبات التجزئة النصفية

الصورة الثلاثية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.381
		N of Items	12[a]
	Part 2	Value	.823
		N of Items	12[b]
	Total N of Items		24
Correlation Between Forms			.567
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.724
	Unequal Length		.724
Guttman Split-Half Coefficient			.679

a. The items are: T1, T3, T5, T7, T9, T11, T13, T15, T17, T19, T21, T23.

b. The items are: T2, T4, T6, T8, T10, T12, T14, T16, T18, T20, T22, T24.

الصورة الخماسية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.544
		N of Items	12[a]
	Part 2	Value	.796
		N of Items	12[b]
	Total N of Items		24
Correlation Between Forms			.602
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.752
	Unequal Length		.752
Guttman Split-Half Coefficient			.741

a. The items are: F1, F3, F5, F7, F9, F11, F13, F15, F17, F19, F21, F23.

b. The items are: F2, F4, F6, F8, F10, F12, F14, F16, F18, F20, F22, F24.

LANDCOPS
Mostaganem university
landcops.univ-mosta.dz
nassim_27-31@hotmail.fr